آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM): تقرير تصميم خطة العمل للأردن 2018- 2020

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع عايدة مراد.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي: الأردن 2
أولاً. مقدمة..... 5
ثانياً. سياق الحكومة الشفافة في الأردن.... 6
ثالثاً. القيادة وإجراءات أصحاب المصلحة المتعددين 9
رابعاً. الالتزامات 12
الالتزام 1. تعزيز التشاركية والحوار بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني 14
الالتزام 2. تطوير وتعزيز تطبيق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة 17
الالتزام 3. الحوار الوطني للوصول إلى الإصلاح السياسي 19
الالتزام 4. آليات استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان 21
الالتزام 5. إجراءات إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات 24
خامساً. توصيات عامة..... 27
سادساً. المنهجية والمصادر 30
الملحق الأول - نظرة عامة على أداء الأردن أثناء مراحل وضع خطة العمل 32

ملخص تنفيذي: الأردن

اضطلع الأردن بعملية الإنشاء المشترك بصورة تعاونية بشكل كبير .وقد أسفرت هذه العملية عن خطة عمل تَعِد بفتح سبل جديدة للأردنيين للمشاركة في حكومتهم .وبشكل خاص، فقد تعهد الأردن بإشراك المجتمع المدني والجمهور في الحوارات الوطنية حول التشريعات الرئيسية .وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي للهيئات المنفذة أن تنشر تفاصيل حول كيفية أخذ مدخلات المواطنين بعين الاعتبار ودمجها في الإصلاحات التشريعية.

مبادرة شراكة الحكومات الشفافة (OGP) هي شراكة عالمية تجمع بين الإصلاحيين الحكوميين وقادة المجتمع المدني من أجل وضع خطط عمل تجعل الحكومات أكثر شمولاً واستجابةً ومسؤولية. وتراقب آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM) جميع خطط العمل لضمان متابعة الحكومات لالتزاماتها. وقد انضم الأردن إلى شراكة الحكومات الشفافة في عام 2011. ومنذ ذلك الحين، نفّذ الأردن ثلاث خطط عمل، ويقيّم هذا التقرير تصميم خطة العمل الرابعة في الأردن.

نظرة عامة على خطة العمل

قام الأردن بعملية الإنشاء المشترك بصورة تعاونية بشكل كبير. وقد قام منتدى أصحاب المصلحة المتعددين للأردن بإشراك المجتمع المدني في تصميم عملية المشاورات، ثم استخدم المنتدى دراسة استقصائية وسلسلة من المشاورات مع الحكومة والمجتمع المدني وشركاء التطوير. وقد أسفرت هذه العملية عن خطة عمل تعكس أولويات المجتمع المدني والحكومة وقيم الحكومة الشفافة.

تعمل كافة الالتزامات الخمسة في خطة العمل على تعزيز المشاركة المدنية في الحكومة. ويهدف الالتزامان 1 و3 على وجه الخصوص إلى إنشاء آليات حوار بين المجتمع المدني والحكومة لتعديل التشريعات المتعلقة ببيئة عمل منظمات المجتمع المدني والسياسة الانتخابية واللامركزية، بالإضافة إلى مواضيع حيوية أخرى. ويعتبر هذان الالتزامان جديدين. أما الالتزامات المتبقية فهي مبنيّة على إصلاحات سابقة لشراكة الحكومة الشفافة، حيث يركز الالتزامان 2 و5 على الحصول على المعلومات من خلال تعزيز نظام البيانات المفتوحة في الأردن وتنفيذ قانون حق الحصول على المعلومات. بينما يعِد الالتزام 4 بتعزيز المساءلة العامة عن طريق إنشاء آلية للشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان.

توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن يواصل الأردن البناء على هذه الإصلاحات الحيوية المتعلقة بالحيّز المدني والمشاركة في خطط العمل المستقبلية لشراكة الحكومة الشفافة. وبغية القيام بذلك، تشجع آلية إعداد التقارير المستقلة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين على زيادة إشراك السلطتين التشريعية والقضائية لضمان التنفيذ الناجح للإصلاحات القانونية. وأخيراً، تنصح آلية إعداد التقارير المستقلة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين بإنشاء تفويض عام وعملية اختيار عادلة وشفافة لأعضائه، لضمان شفافية الإجراءات.

الجدول 1. نظرة سريعة

المشاركة منذ: 2011
خطة العمل تحت المراجعة: الرابعة
نوع التقرير: التصميم
عدد الالتزامات: 5

وضع خطة العمل

هل هناك منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين: نعم
مستوى التأثير العام: التعاون
التصرف بما يناقض عملية شراكة الحكومات الشفافة: لا

تصميم خطة العمل

الالتزامات ذات الصلة بقيم شراكة الحكومات الشفافة: 5
الالتزامات التحويلية: 0
الالتزامات المحتمل تمييزها بنجمة: 0

الجدول 2. الالتزامات الجديرة بالملاحظة

وصف الالتزام	إجراءات إحراز التقدم	الحالة في نهاية دورة التنفيذ
1. التشاركية والحوار بين القطاع العام والمجتمع المدني: إنشاء آلية للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل الإصلاح المشترك للتشريعات لتحسين بيئة عمل منظمات المجتمع المدني.	توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بمواصلة البناء على هذا المجال الحيوي من مجالات السياسة. وتقترح آلية إعداد التقارير المستقلة أن تعمل الجهات المنفذة على تسهيل حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل، وضمان متطلبات الحوكمة النسبية وإعداد التقارير لمختلف المنظمات، والقيام بشكل مشترك بتصميم استراتيجية رسمية للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.	ملاحظة: سيتم تقييم ذلك في نهاية دورة خطة العمل.
4. الآلية الوطنية لاستقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان: إنشاء آلية بطريقة تقليدية وعبر الإنترنت للمواطنين للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارس بحقهم في المؤسسات العامة.	توصي آلية إعداد التقارير المستقلة الجهات المنفذة بإعطاء الأولوية لتوفير الحماية للمبلغين والشهود. وينبغي على وجه الخصوص الحفاظ على السرية المتعلقة بهم. كما تقترح آلية إعداد التقارير المستقلة أيضاً دراسة العقوبات والإجراءات الإدارية على الموظفين المدنيين الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان.	ملاحظة: سيتم تقييم ذلك في نهاية دورة خطة العمل.

التوصيات

تهدف توصيات آلية إعداد التقارير المستقلة إلى تقديم المعلومات عن عملية وضع خطة العمل القادمة وتوجيه تنفيذ خطة العمل الحالية.

الجدول 3. التوصيات الرئيسية لآلية إعداد التقارير المستقلة

تعزيز منتدى أصحاب المصلحة المتعددين التابع لشراكة الحكومة الشفافة من خلال تفويض عام وعملية اختيار عادلة وشفافة لأعضائه.
مواصلة وزيادة استخدام خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة لتعزيز حماية حقوق الإنسان والحيّز المدني.
تشجيع مشاركة السلطتين التشريعية والقضائية للحكومة في خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة.
تحسين تصميم الالتزامات لمعالجة المسائل المتعلقة بنطاق التعاون الشخصي والحد من أوجه القصور فيها الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

لمحة عن المؤلف

تهدف شراكة الحكومة الشفافة إلى تأمين التزامات ملموسة من قِبَل الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التقنيات الحديثة لتعزيز الحوكمة. وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومات الشفافة بتقييم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة وتحسين المساءلة.

وقد ساعدت عايدة مراد، وهي باحثة مستقلة، في إعداد هذا التقرير.

أولاً. مقدمة

إن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة (OGP) هي شراكة عالمية تجمع بين الإصلاحيين الحكوميين وقادة المجتمع المدني لإنشاء خطط عمل تجعل الحكومات أكثر شمولاً واستجابة ومسؤولية. قد تعتمد التزامات خطة العمل على الجهود القائمة، أو تحديد خطوات جديدة لإتمام الإصلاحات الجارية، أو الشروع في إجراءات في مجالٍ جديدٍ تماماً. وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومات الشفافة بمراقبة جميع خطط العمل لضمان متابعة الحكومات للالتزامات. ويستخدم قادة المجتمع المدني والحكومات التقييمات للنظر في مدى تقدمهم وتحديد ما إذا كانت الإجراءات قد أحدثت أثراً في حياة الناس.

وقد انضم الأردن إلى مبادرة شراكة الحكومات الشفافة في عام 2011. ويتناول هذا التقرير وضع وتصميم خطة العمل الرابعة في الأردن للفترة 2018-2020.

وقد اشتركت آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومات الشفافة مع عايدة مراد لإجراء هذا التقييم. وتهدف آلية إعداد التقارير المستقلة إلى تقديم المعلومات عن الحوار الجاري حول وضع وتنفيذ الالتزامات المستقبلية. وللحصول على وصف كامل لمنهجية آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.opengovpartnership.org/about/independent-reporting-mechanism.

ثانياً. سياق الحكومة الشفافة في الأردن

المملكة الأردنية الهاشمية هي ملكية دستورية تتميز بحيوية المجتمع المدني والحياة العامة فيها. وتواصل المملكة إحراز تقدم في توسيع نطاق الحصول على المعلومات وجهود مكافحة الفساد. ومن ناحية أخرى، يوفر تحسين بيئة عمل منظمات المجتمع المدني وحماية حرية التعبير مجالاتٍ للإصلاح المستمر، بحيث ينعكس ذلك في التزامات خطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة الشفافة في الأردن.

انضم الأردن إلى مبادرة شراكة الحكومات الشفافة في عام 2011 كأول دولة عربية في المبادرة. وتضمنت خطة العمل الرابعة في الأردن التزامات حول بعض مجالات السياسات مثل: الحصول على المعلومات والبيانات المفتوحة والمشاركة المدنية، وانتهاكات حقوق الإنسان[1]. وفيما يلي لمحة سريعة عن سياق الحكومة الشفافة في الأردن عندما تم وضع خطة العمل للفترة 2018-2020.

واجهت المملكة الأردنية الهاشمية اضطرابات اجتماعية واقتصادية أثناء الإنشاء المشترك لخطة العمل هذه. فقد فرضت الحكومة تدابير التقشف ـ خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب ـ لمعالجة التحديات الاقتصادية[2]، فاندلعت الاحتجاجات رداً على الزيادات في نسب الضريبة على المواد الغذائية الأساسية وأسعار النفط[3]. كما شملت الاحتجاجات الأخرى المعلمين المطالبين بأجور أعلى[4] . وقد أسهمت هذه الاحتجاجات في تغيير رئيس الوزراء[5] .

ووفقاً لشبكة الباروميتر العربي، فإن الغالبية الكبرى من الأردنيين (71 بالمئة) تعتبر بأنّ التحدي الذي يشكل الضغط الأكبر في البلاد هو الوضع الاقتصادي، يليه في المرتبة الثانية الفساد، بنسبة 17 بالمئة[6]. كما تبقى معدلات البطالة كذلك مرتفعةً عند حوالي 18 بالمئة[7]، وخاصةً ضمن فئات الشباب[8]. وبالتالي، فإنّ الاندماج الفعال للشباب الأردني في الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية يعد أساسياً لتحسين الثقة في المؤسسات وضمان الاستقرار الاجتماعي [9].

الشفافية والحصول على المعلومات

أقر الأردن في عام 2007 قانون حق الحصول على المعلومات، مما جعل البلاد رائدةً في العالم العربي في هذا المجال[10]. ومنذ ذلك الحين، واصل الأردن تعزيز وتوضيح نظام الحصول على المعلومات الخاص به داخل وخارج خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة. وقد وضع التصنيف العالمي في حق الحصول على المعلومات الأردن في المرتبة 119 من أصل 128 دولة فيما يتعلق بقوانين الحصول على المعلومات مانحاً البلاد درجة مركبة قدرها 56[11]. ويشير التصنيف إلى أن قانون الحصول على المعلومات في الأردن يحدد مجالاً واسعاً من الاستثناءات ويوفر معلومات محدودة عن الإجراءات[12] .

وقد أظهرت المقابلات السابقة التي أجرتها آلية إعداد التقارير المستقلة مع المجتمع المدني في تقرير التقدم المحرز في الأردن للفترة 2016 -2018 فرصاً نحو زيادة تعزيز إطار عمل الحصول على المعلومات في الأردن. فعلى سبيل المثال، أفادت منظمات المجتمع المدني بأنّ الحكومة قد أطلقت معلومات محدودة وبأنّ الحصول على الردود يستغرق وقتاً طويلاً[13]. كما أقرت حكومة الأردن كذلك

---

1 "شراكة الحكومات الشفافة (OGP)"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حكومة الأردن، http://www.mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=30.

2 "الأردن يواجه موجة من الانتقادات الشعبية مع ظهور مشاكل حكومية"، صحيفة جيروزاليم بوست، 26 تشرين الثاني 2018، https://www.jpost.com/Middle-East/Jordan-faces-wave-of-public-criticism-as-government-issues-arise-572849.

3 علي يونس، "الأزمة الاقتصادية في الأردن تهدد الاستقرار السياسي"، الجزيرة، 14 شباط 2018، https://www.aljazeera.com/economy/2018/2/14/jordans-economic-crisis-threatens-political-stability.

4 تقى نصيرات، "احتجاجات المعلمين تتحدى الوضع الراهن في الأردن"، المجلس الأطلسي، 27 أيلول 2019، https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/teachers-protest-challenges-jordanian-status-quo/.

5 "الأزمة في الأردن: الانعكاسات السياسية والاقتصادية"، المركز العربي في واشنطن العاصمة، 14 حزيران 2018، http://arabcenterdc.org/events/the-crisis-in-jordan-political-and-economic-implications/.

6 نصيرات، "احتجاجات المعلمين تتحدى الوضع الراهن في الأردن".

7 "الأزمة في الأردن"

8 يونس، " الأردن يواجه موجة من الانتقادات الشعبية مع ظهور مشاكل حكومية ".

9 بيفيرلي ميلتون إدواردز، "الشباب المهمّش: نحو الأردن الشامل"، مؤسسة بروكنجز، 6 حزيران 2018، https://www.brookings.edu/research/marginalized-youth-toward-an-inclusive-jordan/.

10 الحق في الحصول على المعلومات: النشر الأخير لتشريعات الحق في الحصول على المعلومات، سلسلة أوراق العمل الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات، مجموعة البنك الدولي. 2014. - https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/414481468180551330/right-to-information-recent-spread-of-rti-legislation

11 تقيّم الدرجة تدابير الحق في الحصول على المعلومات والنطاق وإجراءات الطلب والاستثناءات ورفض الطلبات والعقوبات والحماية والتدابير التشجيعية. "بحسب البلد"، التصنيف العالمي لحق الحصول على المعلومات، https://www.rti-rating.org/country-data/ ،

12 "الأردن"، "التصنيف العالمي لحق الحصول على المعلومات"، https://www.rti-rating.org/country-detail/?country=Jordan.

13 شراكة الحكومات الشفافة، آلية إعداد التقارير المستقلة، تقرير التقدم المحرز في الأردن 2016- 2018، 18 تشرين الأول 2018.

بوجود توتر بين الهيئات الحكومية في تنفيذ القانون. ونتيجةً لذلك، تعهد الأردن بتحديث أحكام قانون الحصول على المعلومات ومواءمته مع المعايير الدولية، ويظهر ذلك في الالتزام 5 في خطة العمل الرابعة.[14]

الحريات المدنية والحيّز المدني

المملكة الأردنية الهاشمية ملكية دستورية يقودها الملك عبد الله الثاني بن الحسين. وبموجب الدستور الأردني، تنقسم السلطة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة. ولدى الملك سلطات تنفيذية كبيرة، بما في ذلك سلطة تعيين القادة الحكوميين رفيعي المستوى، مثل "رئيس مجلس الأعيان وأعضاء المجلس، ورئيس المحكمة الدستورية وأعضائها، وكبير القضاة، وقائد الجيش، ورؤساء أجهزة الاستخبارات والدرك"[15]. ويتألف المجلس التشريعي في الأردن من مجلسين: مجلس الأعيان الذي يقوم الملك بتعيين أعضائه ومجلس النواب الذي يُنتخب أعضاؤه بشكل مباشر من قِبل المواطنين.[16]

وتستمر الفرص المتاحة للمواطنين للمشاركة في الحكومة من خلال الانتخابات والمجتمع المدني بالتطور. وقد اتخذت الحكومة خطوات إيجابية لتشجيع المشاركة المدنية، على سبيل المثال، من خلال إقرار تشريعات لتحسين الانتخابات والأحزاب السياسية[17]. وعلى الرغم من وجود نظام متعدد الأحزاب، فإن غالبية المرشحين السياسيين يترشحون كمستقلين[18]. وبالتالي، لا يزال المجال مفتوحاً لتعزيز قدرة الأحزاب السياسية في الدفاع عن المصلحة العامة من خلال السياسات الانتخابية[19] .

وتتمتع المرأة بحقوق سياسية متساوية وحجزت مقاعد لها في البرلمان وفي المجالس الوطنية الفرعية من خلال نظام للحصص[20] . ومع ذلك، لا يزال الغبن الثقافي يشكّل عائقاً أمام المشاركة السياسية الكاملة للمرأة[21] .

دعت الحكومة المجتمع المدني إلى المشاركة في الحوار حول السياسات، إلا أن العديد من منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى المهارات والموارد اللازمة لصياغة السياسات[22]. وبالإضافة إلى الفرصة القائمة في تعزيز قدرة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على تمثيل وجهات نظر المواطنين، فإن الفرصة لا تزال مواتية للحكومة للمزيد من إشراك الفئات المهمّشة، مثل النساء والشباب[23] والمواطنين من أصول فلسطينية.[24]

حرية التعبير والتنظيم والتجمع

تكفل المادة 15 من الدستور الأردني حرية التعبير[25]. ورغم ذلك، لا تزال هناك فرص متنوعة أمام الأردن لتعزيز حرية التعبير. واعتباراً من عام 2018، صنفت منظمة "مراسلون بلا حدود" الأردن في المرتبة 132 من أصل 180 دولة تم تقييمها[26]. ويبيّن التشريع الأردني الحالات التي قد يؤدي فيها الخطاب الذي يعتبر مسيئاً إلى فرض عقوبات. ومن أمثلة تجريم الخطاب: التشهير بالسلطات وانتقادها، مثل الملك، وممثلي الحكومة وهيئاتها والحكومات الأجنبية والدين الإسلامي[27] .

إن تخفيف العقوبات الجنائية المفروضة على حرية التعبير من شأنه أن يزيد إلى حد كبير من حرية الصحفيين والمواطنين في التعبير. وهناك العديد من التشريعات التي تشكل عقبات تحول دون فتح النقاشات العامة. أولاً، لابد أن يكون الصحفيون منتمين إلى نقابة الصحفيين الأردنيين المُسيطَر عليها بإحكام[28]. وتفيد منظمة "مراسلون بلا حدود" بأنّ قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2015 يسمح للحكومة بمعاقبة المواطنين والصحفيين بسبب المنشورات على شبكة الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي[29]. فضلاً عن ذلك،

---

[14] أندرس بيدرسن وكوستانزا فارينا، "الحصول على المعلومات؛ شرط لتحقيق التنمية المستدامة"، صحيفة جوردان تايمز، 30 أيلول 2019، https://jordantimes.com/opinion/anders-pedersen-costanza-farina/access-information-requirement-towards-achieving-sustainable.

[15] "التاريخ الدستوري للأردن"، شبكة الدستور Constitution Net، المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، https://constitutionnet.org/country/constitutional-history-jordan.

[16] "التاريخ الدستوري للأردن"، شبكة الدستور Constitution Net، المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، https://constitutionnet.org/country/constitutional-history-jordan.

[17] "الديمقراطية والحقوق والحوكمة"، الأردن، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، https://www.usaid.gov/jordan/democracy-human-rights-and-governance .

[18] "الأردن"، الحرية في العالم لعام 2018، منظمة بيت الحرية، https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2018.

[19] برتلسمان ستفيتونغ، تقرير مؤشر برتلسمان للتحول BTI القُطري لعام 2018: الأردن.

[20] "الأردن"، الحرية في العالم لعام 2018.

[21] "التعددية والمشاركة السياسية"، الأردن، الحرية في العالم لعام 2019، بيت الحرية، https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2019

[22] برتلسمان ستفيتونغ، تقرير مؤشر برتلسمان للتحول BTI القُطري لعام 2018: الأردن.

[23] "الديمقراطية والحقوق والحوكمة"، الأردن، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية .

[24] "التعددية والمشاركة السياسية"، الأردن، الحرية في العالم لعام 2019 .

[25] دستور المملكة الأردنية الهاشمية، https://www.refworld.org/pdfid/3ae6b53310.pdf.

[26] "الأردن"، مراسلون بلا حدود، https://rsf.org/en/jordan.

[27] "الأردن: أحداث عام 2017"، منظمة هيومن رايتس ووتش، https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/jordan.

[28] "المراقبة عن كثب"، الأردن، مراسلون بلا حدود، https://rsf.org/en/jordan .

[29] "المراقبة عن كثب"، الأردن، مراسلون بلا حدود.

من شأن الحد من استخدام أوامر تقييد حرية الصحافة من قِبل هيئة الإعلام أن يمكّن الصحفيين من الاستفادة بشكل أفضل من حقهم في الحصول على المعلومات[30] .وأخيراً، فقد دفعت قوانين الصحافة والمنشورات لعام 2012 الصحفيين إلى ممارسة قدر أكبر من الرقابة الذاتية، حيث تفرض هذه القوانين العقوبات على أنواع كثيرة من المحتوى على شبكة الإنترنت، بما في ذلك تعليقات المستخدمين[31]. ونظراً لهذا الإطار القانوني، فإن الفرصة متاحة أمام الأردن للتعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام للاستمرار في معالجة العقبات القانونية التي تحول دون حرية التعبير.

يتمتع الأردن بمجتمع مدني نابض بالحياة. ورغم ذلك، تبقى هناك فرص متاحة للاستمرار في توسيع وتعزيز الحيّز المدني وبيئة عمل منظمات المجتمع المدني. إذ يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تطلب الموافقة على التمويل الأجنبي من وزارة التنمية الاجتماعية وأن تسجل هذا التمويل لدى الوزارة. كما أن منظمات المجتمع المدني تواجه متطلبات تنظيمية هامة ومراقبة حكومية وثيقة[32]. ومن الأمور المثيرة للإعجاب أن الأردن، من خلال الالتزام الأول في خطة العمل هذه، قد تعهد بالبدء في معالجة هذه العقبات وتوسيع حيّز عمل منظمات المجتمع المدني.

المساءلة ومكافحة الفساد

سنّت المملكة الأردنية الهاشمية تشريعات متنوعة وأنشأت مؤسسات مختلفة لمكافحة الفساد. وتتولى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مسؤولية التحقيق في ادعاءات الفساد. كما يساهم كل من قانون الإفصاح المالي والمدونة الأردنية لقواعد السلوك في القطاع العام في الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الأردن، وعلى وجه التحديد التعامل مع الرشوة والابتزاز وغسيل الأموال[33]. وقد تبنت المملكة قانون الإفصاح المالي في عام 2006. وهو يطلب من موظفي الخدمة المدنية أن يقدموا تصريحاً عن الدخل ويحمّل المسؤولين المسؤولية في حال وجود حالاتٍ للإثراء غير المبرر[34] .

كما أطلق الأردن أيضاً استراتيجيته الوطنية لمكافحة الفساد في عام 2013. ورغم ذلك، تشير منظمة بيت الحرية إلى أنّ الإمكانية الكاملة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام للمساعدة في التحقيق والإبلاغ عن الفساد تبقى غير محققة، ويمكن زيادتها من خلال الحصول على المعلومات بشكل أكبر وحرية تعبير أكبر[35].

وذكرت منظمات مكافحة الفساد المحلية والعالمية عدة مجالات يمكن أن تبني عليها المملكة الأردنية الهاشمية مواصلة جهودها في مكافحة الفساد[36]. أولاً، يمكن للمملكة أن تسنّ تشريعاً يطلب من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى الإفصاح عن أصولهم ودخلهم. ثانياً، يمكن منح استقلالية أكبر بشكل قانوني للهيئات الحكومية المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية في الفساد، مثل ديوان المحاسبة. ثالثاً، يمكن أيضاً للمملكة تعزيز تشريعات مكافحة غسيل الأموال التي تتناول الأشخاص البارزين سياسياً وتقدم مبادرات لحماية المبلغين عن الفساد[37].

تتضمن خطة العمل للأردن للفترة 2018-2020 التزامات تعالج قضايا في سياق الحكومة الشفافة، مثل الحوار مع منظمات المجتمع المدني والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان والحصول على المعلومات من خلال تنفيذ القانون ومبادرات البيانات المفتوحة. وتعكس الالتزامات الموجهة نحو تحسين الأنظمة السياسية، وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان، وتمكين الحصول على المعلومات، التحديات التي تواجهها البلاد. ولا يزال الحيّز المدني والمشاركة المدنية -في إطار المظاهرات السياسية- مجالاً من مجالات الفرص المتاحة لخطط العمل في المستقبل.

30 30"المراقبة عن كثب"، الأردن، مراسلون بلا حدود.

31 برتلسمان ستفيتونغ، تقرير مؤشر برتلسمان للتحول BTI القُطري لعام 2018: الأردن.

32 "الأردن"، الحرية في العالم لعام 2018، بيت الحرية.

33 "تقرير الفساد في الأردن"، بوابة المخاطر والامتثال، شركة GAN إنتيغريتي، https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/jordan/.

34 "قانون الإفصاح المالي"، مكتبة قانون الإفصاح المالي، ديوان التشريع والرأي، وزارة العدل في الأردن.

35 "تقرير الفساد في الأردن".

36 "الأردن يحتل المرتبة 57 من أصل 176 دولة في مؤشر الفساد في القطاع العام"، صحيفة جوردان تايمز، 22 شباط 2018، https://www.jordantimes.com/news/local/jordan-ranks-57th-out-176-countries-public-sector-corruption%E2%80%99.

37"الأردن يحتل المرتبة 57 من أصل 176 دولة في مؤشر الفساد في القطاع العام"

ثالثاً. القيادة وإجراءات أصحاب المصلحة المتعددين

تقوم وحدة الحكومة الشفافة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنسيق شراكة الحكومة الشفافة في الأردن، وذلك إلى جانب منتدى أصحاب المصلحة المتعددين. وقد أشرف منتدى أصحاب المصلحة المتعددين على عملية تعاونية للإنشاء المشترك ساعد فيها المجتمع المدني في تصميم منهجية التشاور. وقد استخدم المنتدى دراسة استقصائية وسلسلة من المشاورات مع الحكومة والمجتمع المدني وشركاء التطوير لتصميم خطة عمل تعكس أولويات المجتمع المدني والحكومة وقيم الحكومة الشفافة.

1.3 القيادة

يصف هذا القسم الفرعي قيادة شراكة الحكومة الشفافة والسياق المؤسسي لشراكة الحكومة الشفافة في الأردن.

تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي كجهة التنسيق الحكومية الرئيسية لمبادرة شراكة الحكومة الشفافة في الأردن. وفي كانون الثاني 2018، أنشأت الوزارة وحدة الحكومة الشفافة في الوزارة. وتقوم الوحدة بالتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين - بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات الصلة- المشاركين في عملية شراكة الحكومة الشفافة. وقد عيّنت الحكومة منسقاً وطنياً للإشراف على تصميم وتنفيذ خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة. وتساعد الوحدة الحكومة الأردنية في جدول أعمال الحكومة الشفافة في مختلف الوزارات.

وبالإضافة إلى المنسق الوطني، يعمل حالياً موظفان إضافيان في الوحدة، غير أن منصبيهما يشملان مسؤوليات أخرى خارج شراكة الحكومة الشفافة. وعند كتابة هذا التقرير، كانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقوم بتعيين موظف جديد يعمل بدوام كامل في هذه الوحدة.

تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتمويل أنشطة متعلقة بالوحدة وتدعم بعض منظمات المجتمع المدني التي تساعد الهيئات الحكومية على تنفيذ الالتزامات. كما تدعم الحكومة الأردنية مالياً بعض أنشطة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين.

يقوم وزير التخطيط والتعاون الدولي وجهة الاتصال في مبادرة شراكة الحكومة الشفافة بتمثيل الحكومة الأردنية في المحافل الدولية. بينما في الأنشطة المحلية، يكون التمثيل عادةً من جهة الاتصال أو من موظف الوزارة المُشرف على الوحدة. وتنشر الوزارة معلومات عن عملية شراكة الحكومة الشفافة على موقعها على شبكة الإنترنت.[38]

2.3 إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين خلال وضع خطة العمل

في عام 2017، اعتمدت شراكة الحكومة الشفافة معايير المشاركة والإنشاء المشترك لشراكة الحكومة الشفافة التي تهدف إلى دعم المشاركة والإنشاء المشترك من قبل المجتمع المدني في جميع مراحل دورة شراكة الحكومة الشفافة. ومن المتوقع أن تفي جميع البلدان المشاركة في شراكة الحكومة الشفافة بهذه المعايير. وتهدف هذه المعايير إلى رفع مستوى الطموح والجودة للمشاركة أثناء وضع وتنفيذ ومراجعة خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة.

كما تؤسس بنود الحوكمة في شراكة الحكومة الشفافة متطلبات المشاركة والإنشاء المشترك التي يتعين على أي دولة أو كيان أن يحققها عند وضع خطة العمل وتنفيذها من أجل العمل وفقاً لعملية شراكة الحكومة الشفافة. ولم يقم الأردن بإجراءات تتعارض مع عملية شراكة الحكومة الشفافة.

يرجى الرجوع إلى الملحق الأول للاطلاع على نظرة عامة على أداء الأردن في تنفيذ معايير المشاركة والإنشاء المشترك طوال فترة وضع خطة العمل.

الجدول 3-1: مستوى التأثير العام

قامت آلية إعداد التقارير المستقلة بتكييف "طيف المشاركة" التابع للجمعية الدولية للمشاركة العامة (**2IAP**) ليطبّق على شراكة الحكومة الشفافة[39] . ويبين هذا الطيف المستوى المحتمل للتأثير العام على محتويات خطة العمل. وانطلاقاً من روح شراكة الحكومة الشفافة، ينبغي أن تتطلع معظم الدول إلى صفة "متعاونة".

---

[38] في عام 2019، بعد فترة الإنشاء المشترك، أنشأت وحدة شراكة الحكومة الشفافة مستودعاً لوثائق خطة العمل الرابعة من خلال خدمة جوجل درايف يمكن الوصول إليه من قبل العموم على الرابط:
https://drive.google.com/drive/folders/1kqYOCQ9Y-I1wwRXlSSEQaxvE42Zv44NH

[39] "طيف المشاركة العامة في 2IAP"، الجمعية الدولية للمشاركة العامة (2IAP)، 2014،

مستوى التأثير العام		أثناء وضع خطة العمل
تمكين	سلمت الحكومة سلطة اتخاذ القرار إلى أفراد من الجمهور.	
تعاون	كان هناك حوار متكرر وساعد الجمهور في وضع جدول الأعمال.	✓
إشراك	قدمت الحكومة تعليقات تقييمية حول كيفية النظر في المدخلات العامة.	
تشاور	بإمكان الجمهور القيام بإسهامات.	
إعلام	زودت الحكومة الجمهور بمعلومات عن خطة العمل.	
لم يتم أي تشاور	لم يتم أي تشاور	

منتدى أصحاب المصلحة المتعددين

أنشأ الأردن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لشراكة الحكومة الشفافة في عام 2011، عند انضمامه إلى مبادرة شراكة الحكومات الشفافة. وقد تأسس هذا المنتدى بقرار من رئيس الوزراء، وشهد العديد من التغيرات. ففي عام 2011، ترأست وزارة التخطيط والتعاون الدولي المنتدى، وكان يضم أربعة أعضاء: لجنة النزاهة ومكافحة الفساد، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومنظمتين من منظمات المجتمع المدني. وفي عام 2015، أضيفت ثلاث منظمات إضافية من منظمات المجتمع المدني إلى المنتدى وهي: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهيئة شباب كلنا الأردن، ولجنة تنسيق منظمات المجتمع المدني، المسماة) هِمم) . وتمثل الأخيرة 15 منظمة غير حكومية من منظمات البلاد.

لا توجد مبادئ توجيهية مكتوبة لعمل منتدى أصحاب المصلحة المتعددين. ويقوم غالبية الأعضاء الحاضرين باتخاذ القرارات. ولا توجد إجراءات من أجل طلب انضمام منظمات المجتمع المدني من خارج أعضاء المنتدى إلى الفريق. ومع ذلك، فقد قام فريق شراكة الحكومة الشفافة في الأردن بالتشاور مع مجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني خلال وضع الخطة، على النحو المبين في وثيقة خطة العمل. ويعقد المنتدى، وفقاً لخطة العمل، اجتماعات نصف سنوية وكذلك اجتماعات عند الطلب، وذلك في العاصمة عمّان.

المشاركة والانخراط طوال عملية وضع خطة العمل

بدأ وضع خطة العمل الوطنية الرابعة في منتصف شهر أيار عام 2018، وفقًا للمبادئ التوجيهية لشراكة الحكومات الشفافة للإنشاء المشترك. وبتوجيه من منتدى أصحاب المصلحة المتعددين الذي تم تأسيسه، بدأت العملية بورشة عمل للتشاور مع 136 مشاركاً من منظمات حكومية وغير حكومية[40]. ووفقاً لخطة العمل، فإن المشاركة أثناء عملية وضع الخطة كانت مفتوحةً أمام الجمهور. وقد نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي دعوات للحضور لجميع الاجتماعات من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي[41]. وخلال ورشة العمل، قامت وحدة الحكومة الشفافة بتوجيه المناقشات حول كيفية تصميم عملية التشاور لتحديد محتوى خطة العمل[42].

وللبدء بعملية صياغة الالتزامات، قام منتدى أصحاب المصلحة المتعددين بمراجعة الاستراتيجيات والتقارير القائمة المتعلقة بأهداف شراكة الحكومة الشفافة في حزيران وتموز من عام 2018. كما وزع منتدى أصحاب المصلحة المتعددين استبياناً على 170 من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وغرف الصناعة والتجارة والنقابات والأكاديميين. وكان الهدف من الدراسة الاستقصائية هو تلقّي المدخلات بشأن المجالات ذات الأولوية التي ستؤخذ بعين الاعتبار في خطة العمل الوطنية الرابعة. وقد تلقى المنتدى 106 ردود. حيث أظهرت هذه الدراسة 12 مجالاً ذا أولوية، نُشروا على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووسائل التواصل الاجتماعي. وشملت المجالات ذات الأولوية العليا: الخدمات العامة (31 بالمئة)، والمساءلة ومكافحة الفساد (17 بالمئة)، والإصلاح الاقتصادي (16 بالمئة).

---

http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf.

40 المملكة الأردنية الهاشمية، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020 بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، 31 تشرين الأول 2018، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-action-plan-2018-2020/

41 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020.

42 المعلومات التي قدمتها حكومة الأردن إلى آلية إعداد التقارير المستقلة أثناء مرحلة التعليقات السابقة لنشر التقرير.

قام بعد ذلك منتدى أصحاب المصلحة المتعددين بعقد ثلاث جلسات تشاورية مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التمويل الدوليين وذلك في آب 2018. وناقش المشاركون الالتزامات المحتمل وضعها استجابةً للأولويات التي أبرزتها الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة. كما طلب المشاركون أيضاً إدراج قضايا اللامركزية وحقوق الأشخاص المعوقين. وأثناء جلسات منظمات المجتمع المدني، اقترح المشاركون 18 التزاماً. وقد نُشر في 25 أيلول 2018 تقرير مفصل عن هذه المرحلة وجميع الالتزامات المقترحة، وهو متوفر على موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على شبكة الإنترنت[43] .

قام منتدى أصحاب المصلحة المتعددين بعد المشاورات مع أصحاب المصلحة، بخفض الالتزامات المقترحة البالغ عددها 18 التزاماً إلى خمسة التزامات. وقد تم إدراجها في خطة العمل الوطنية الرابعة[44]. ووضعت وحدة الحكومة الشفافة معايير الاختيار، بما في ذلك الاتساق مع قيم شراكة الحكومات الشفافة والخطط والاستراتيجيات الوطنية القائمة (مثل الخطط الوزارية وخطط الإدارات). وقد أورد المنتدى أسباب الاختيار النهائي للالتزامات في محاضر الاجتماعات، على الرغم من أن هذه المحاضر لم تكن متاحة على شبكة الإنترنت عند كتابة هذا التقرير.

شكّل المنتدى خمسة فرق عمل لصياغة كل التزام، إلى جانب فريق عمل سادس لمراجعة الالتزامات من منظور جنساني، حيث تشكل النساء 30 إلى 50 بالمئة من أعضاء فرق العمل[45] .

قام بعد ذلك موقع شراكة الحكومة الشفافة في الأردن بنشر مسودة خطة العمل لفترة تعليقات عامة مدتها أسبوعان. وقد أخذ منتدى أصحاب المصلحة المتعددين التعليقات العامة بعين الاعتبار وقام بدمجها. ونشر المنتدى تقريراً عن التعليقات العامة التي وردت وكيفية إدماجها. ومع ذلك، لم يعد ذلك التقرير متاحاً على الإنترنت عند كتابة هذا التقرير. ثم اجتمع منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لوضع اللمسات النهائية على الالتزامات، وبعد الحصول على الموافقة الرسمية من مجلس الوزراء، تم تقديم خطة العمل الوطنية الرابعة إلى مبادرة شراكة الحكومات الشفافة في 31 تشرين الأول 2018[46]. وقد نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي معظم مذكرات الاجتماعات التي نظمت أثناء وضع خطة العمل وذلك على موقعها على شبكة الإنترنت.

توصيات الإنشاء المشترك والمشاركة خلال وضع الخطة

أظهر الأردن أدلة على إجراء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة المتعددين أثناء وضع خطة العمل الرابعة. وقد أتيحت الفرصة للمجتمع المدني والجمهور لتقديم المدخلات لمضمون خطة العمل من خلال المشاورات وإجراء دراسة استقصائية. وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين أن يضع وينشر تفويضه وقواعده الناظمة بشكل تعاوني، بما في ذلك وتيرة الاجتماعات وإجراءات صنع القرار واختيار العضوية.

وقد كان الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووحدة الحكومة الشفافة على خدمة جوجل درايف Google Drive قد وفّرا مستودعاً لوثائق شراكة الحكومة الشفافة عند كتابة هذا التقرير. ومع ذلك، فإن العديد من الروابط لوثائق صفحة شراكة الحكومة الشفافة التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي معطلة، الأمر الذي يزيد من صعوبة التحقق من الأدلة على عملية الإنشاء المشترك.[47]

---

[43] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020.

[44] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020.

[45] جهة الاتصال لشراكة الحكومة الشفافة في الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مقابلة مع باحثة في آلية إعداد التقارير المستقلة، 24-27 آذار 2019.

[46] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020.

[47] "التقدم المحرز في خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة الشفافة في الأردن _ عبر الإنترنت" وحدة شراكة الحكومة الشفافة، Google Drive، https://drive.google.com/drive/folders/1kqYOCQ9Y-I1wwRXISSEQaxvE42Zv44NH.

رابعاً. الالتزامات

تقوم جميع الحكومات المشاركة في مبادرة شراكة الحكومات الشفافة بوضع خطط عمل لشراكة الحكومة الشفافة تشمل التزامات ملموسة على مدى فترة زمنية مدتها سنتان. وتبدأ الحكومات خطط عملها المتعلقة بشراكة الحكومة الشفافة عن طريق تشارك الجهود القائمة المتعلقة بالحكومة الشفافة، بما في ذلك استراتيجيات محددة وبرامج جارية.

ولابد أن تكون الالتزامات مناسبة لكلٍ من الظروف والتحديات الفريدة التي تواجهها كل دولة. كما ينبغي أن تكون التزامات شراكة الحكومة الشفافة متناسبة مع قيم شراكة الحكومات الشفافة المنصوص عليها في مواد الحوكمة لشراكة الحكومات الشفافة وإعلان الحكومات الشفافة الذي وقّعته جميع البلدان المشاركة فيه[48] . ويمكن الحصول على المؤشرات والطريقة المستخدمة في أبحاث آلية إعداد التقارير المستقلة في دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة[49] . وفيما يلي ملخص للمؤشرات الرئيسية التي تقيّمها آلية إعداد التقارير المستقلة:

- إمكانية التحقق:
  - غير محدد بما يكفي للتحقق منه: هل تفتقر الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة إلى الوضوح والدقة الكافيين لإنجاز هذه الأهداف والتحقق منها موضوعياً من خلال عملية تقييم لاحقة؟
  - محدد بما يكفي للتحقق منه: هل الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة واضحة ومحددة بما يكفي للسماح بالتحقق من إنجازها بصورة موضوعية من خلال عملية تقييم لاحقة؟
- الصلة: يقيّم هذا المتغير مدى صلة الالتزام بقيم شراكة الحكومات الشفافة. وبناءً على القراءة المتأنية لنص الالتزام على النحو المبين في خطة العمل، فإن الأسئلة التوجيهية لتحديد مدى الصلة هي:
  - الحصول على المعلومات: هل ستكشف الحكومة عن مزيد من المعلومات أو تحسّن جودة المعلومات التي تم الكشف عنها للجمهور؟
  - المشاركة المدنية: هل ستخلق الحكومة أو ستحسّن من الفرص أو القدرات أمام الجمهور للتزويد بمعلومات عن القرارات أو السياسات أو التأثير فيها؟
  - المساءلة العامة: هل ستخلق الحكومة أو ستحسّن من الفرص المتاحة أمام الجمهور لتحميل المسؤولين المسؤولية عن أفعالهم؟
  - التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة: هل سيتم استخدام الابتكار والتكنولوجيا بالتوازي مع إحدى قيم شراكة الحكومة الشفافة الثلاث الأخرى لتعزيز الشفافية أو المساءلة؟
- الأثر المحتمل: يقيّم هذا المتغير الأثر المحتمل للالتزام، إذا تم إنجازه على النحو المنصوص عليه. إذ يستخدم الباحث من آلية إعداد التقارير المستقلة النص من خطة العمل للقيام بما يلي:
  - تحديد المشكلة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية،
  - تحديد الوضع الراهن في بداية خطة العمل، و
  - تقييم مدى أثر الالتزام، في حال تنفيذه، على الأداء ومعالجة المشكلة.
- الإنجاز: يقيّم هذا المتغير تنفيذ الالتزام والتقدم المحرز فيه. حيث يتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.
- هل تم فتح الحكومة؟: يحاول هذا المتغير تجاوز قياس المخرجات والمنجزات إلى النظر في الكيفية التي تغيرت بها الممارسة الحكومية، في مجالات ذات صلة بقيم شراكة الحكومة الشفافة، وذلك نتيجةً لتنفيذ الالتزام. ويتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.

ما الذي يجعل الالتزام موجهاً نحو تحقيق النتائج؟

إن الالتزام الموجه نحو تحقيق النتائج يمتاز بكونه أكثر احتمالاً أن يكون طَموحاً وقابلاً للتنفيذ. وهو يصف بوضوح ما يلي:

1. المشكلة: ما هي المشكلة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية؟ بدلاً من وصف مشكلة أو أداة إدارية (على سبيل المثال: "سوء تخصيص أموال الرعاية الاجتماعية" أكثر فائدة من "الافتقار إلى موقع على شبكة الإنترنت").
2. الوضع الراهن: ما هو الوضع الراهن للمسألة المتعلقة بالسياسة في بداية خطة العمل؟ (على سبيل المثال: "26% من شكاوى الفساد القضائي لا تتم معالجتها في الوقت الراهن"؟
3. التغيير: بدلاً من تحديد مخرجات وسيطة، ما هو التغيير السلوكي المستهدف المتوقع من تنفيذ الالتزام؟ (على سبيل المثال، تُعَد "مضاعفة معدلات الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات" هدفاً أقوى من "نشر بروتوكول للرد")

الالتزامات المميزة بنجمة

---

[48] "شراكة الحكومات الشفافة: بنود الحوكمة"، شراكة الحكومات الشفافة، حزيران 2012 (تم تحديثها في آذار 2014 ونيسان 2015)، https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/attachments/OGP_Articles-Gov_Apr-21-2015.pdf

[49] "دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة"، شراكة الحكومات الشفافة، https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual.

يستحق أحد التدابير، وهو "الالتزام المميز بنجمة" (✪، مزيداً من التفسير نظراً لأهميته الخاصة للقرّاء وفائدته في تشجيع السباق نحو القمة بين الدول/ الكيانات المشاركة في شراكة الحكومات الشفافة. وتعتبر الالتزامات المميزة بنجمة بمثابة التزامات نموذجية في شراكة الحكومة الشفافة. ولتمييز الالتزام بنجمة، يجب أن يلبي هذا الالتزام عدة معايير:

- النجمة المحتملة: يجب أن يكون تصميم الالتزام قابلاً للتحقق ،وذا صلةٍ بقيم شراكة الحكومة الشفافة، وأن يكون له أثر تحولي محتمل.
- يجب أن تحقق الحكومة تقدماً كبيراً في هذا الالتزام أثناء فترة تنفيذ خطة العمل، بحيث تحصل على تقييم للتنفيذ بأنه كبير أو مكتمل.

يتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، وذلك في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.

نظرة عامة على الالتزامات

تتضمن خطة العمل خمسة التزامات وتركز على المجالات الرئيسية التالية: الحصول على المعلومات، والبيانات المفتوحة، وحقوق الإنسان، وتعزيز المشاركة المدنية. وكانت الالتزامات الواردة في خطة العمل هذه قابلة للتحقق وتشمل أهدافاً مرحلية وأنشطة ملموسة. وتعكس مجالات الإصلاح الرئيسية في خطة العمل هذه التزاماً بتحقيق قفزات كبيرة نحو زيادة حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحيّز المدني.

ومع ذلك، يمكن إدخال تعديلات متعددة لتحسين تصميم الالتزامات الفردية وزيادة نطاق التأثير. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنّ ثلاثة من الالتزامات (2 و4 و5) مرتبطة بالتزامات موجودة في خطة العمل الوطنية الثالثة. بينما يعتبر الالتزامان (1 و3) جديدين.

الالتزام 1: تعزيز التشاركية والحوار بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني

نص الالتزام كما ورد في خطة العمل:

"يسعى الالتزام إلى خلق حوار بين الحكومة والمجتمع المدني متمثلاً بالجمعيات والشركات غير الربحية والجمعيات الخيرية حول آليات الموافقة على حصول هذه المؤسسات على التمويل الأجنبي، ومعايير الحوكمة فيها، والسياسات التي تطور من عملها".

الأهداف المرحلية:

1. "مراجعة الإجراءات المتبعة فيما يخص موافقات الحصول على التمويل الأجنبي من خلال حوار مع مختلف الجهات المستهدفة في الالتزام، وذلك بهدف تبنّي إجراءات موحدة وشفافة ومبسطة بما ينسجم مع المعايير الفضلى.
2. تبنّي مجموعة من المعايير الطوعية والإلزامية لتطوير الحوكمة داخل مؤسسات المجتمع المدني المستهدفة بالتشاور مع مختلف الجهات المستهدفة أعلاه. وقد يتضمن ذلك نشر الموازنات السنوية وتطبيق القوانين المحلية المتعلقة بالاشتراك في الضمان الاجتماعي، وتقديم الإقرارات المتعلقة بضريبة الدخل، وضمان تحويل رواتب موظفيها (عبر المصارف، إلخ)، مع مراعاة تطوير إجراءات واضحة لمراقبة تطبيق هذه المعايير.
3. إطلاق استراتيجية طوعية تشاركية (غير ملزمة) للمجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية والجهات المانحة تحدد الأولويات التنموية وأولويات وسياسات تطوير المجتمع المدني بحيث تكون منسجمة مع الأولويات والتحديات الوطنية والموارد المتاحة والممارسات الفضلى".

تاريخ البدء: **1 / 9 / 2018**
تاريخ الانتهاء: **30 / 6 / 2020**

ملاحظة تحريرية: إنّ وصف الالتزام الوارد أعلاه هو نسخة مختصرة من نص الالتزام، يرجى الاطلاع على خطة العمل الكاملة هنا.

نظرة عامة على الالتزام	إمكانية التحقق		الصلة بقيم شراكة الحكومة الشفافة (كما هو منصوص عليه)			الأثر المحتمل				الإنجاز				هل تم فتح الحكومة؟				
	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	محدد بما يكفي للتحقق منه	لا صلة مواضيع الحوكمة المفتوحة	صلة مباشرة بالحوكمة المفتوحة	صلة مساءلة عامة	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	لا شيء	ضئيل	متوسط	تحول كبير	لم يبدأ	محدود	كبير	تمكن	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1. بشكل إجمالي		✔		✔					✔		يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				

السياق والأهداف

تخضع منظمات المجتمع المدني في الأردن لأحكام قانون الجمعيات. وقد مرّ هذا القانون بالعديد من التغييرات، بما في ذلك في عامي 2008 و2009[50]. وعملت التغييرات الأخيرة على تبسيط عملية تسجيل المؤسسات واستمرار عملها (والتي يشار إليها باسم "الجمعيات المغلقة") والشركات غير الربحية ("الجمعيات الخاصة"). ويتم تسجيل منظمات المجتمع المدني لدى وزارة التنمية الاجتماعية ولدى

[50] "الأردن"، تقرير مراقب الحرية المدنية، الموارد، المركز الدولي للقانون غير الربحي ICNL، http://www.icnl.org/research/monitor/jordan.html.

وزاراتها المعنية، بينما تسجل الشركات غير الربحية لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين[51]. وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على قانون الجمعيات، فإن العوائق التشغيلية أمام منظمات المجتمع المدني في الأردن لا تزال قائمة.

ووفقاً لتقرير صادر عن مركز فينيكس للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، فإن بعض الصعوبات التي لا تزال منظمات المجتمع المدني تواجهها تشمل اشتراط الحصول على موافقة الحكومة لتأسيس المنظمة، ومحدودية فرص الحصول على التمويل الوطني والدولي، وتنظيم التجمعات العامة[52]. كما يسلط التقرير الضوء على "غياب الحوار المنتظم والمستمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، والافتقار إلى الآليات العامة اللازمة لتنظيم العلاقة وتشجيع الشراكة"[53].

وفي خطة العمل، تدرك الحكومة الافتقار إلى الثقة بين الطرفين وتعتبر أنها "نتيجة لضعف الحوار السابق والممارسات القائمة على المشاركة في صنع القرار". كما تستشهد الحكومة "بالشكاوى بشأن إطار العمل الضعيف للحوكمة في منظمات المجتمع المدني"[54]. وبالتالي فإن هذا الالتزام يهدف إلى تطوير شراكة فعالة بين الحكومة والمجتمع المدني.

في الأساس، أوصت آلية إعداد التقارير المستقلة بالالتزام الوارد في تقرير 2016-2018، وتحديداً تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على الحصول على التمويل[55]. وشددت التوصية على إزالة القيود المفروضة على الموافقة المسبقة للحصول على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني. وبما أن الالتزام يتناول مراجعة إجراءات الموافقة على الحصول على التمويل الأجنبي ومعايير الشفافية لمنظمات المجتمع المدني، فإنه يعتبر ذا صلة بالحيز المدني المفتوح.

يتضمن هذا الالتزام ثلاثة أهداف مرحلية تتناول بيئة عمل منظمات المجتمع المدني. ويهدف الهدف المرحلي الأول إلى مراجعة إجراءات الموافقة على الحصول على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، وهو أساسي لتسهيل وضوح عملية الموافقة. وتعتبر هذه الخطوة هامة للغاية، لأنها تؤثر على عمل ووظيفة منظمات المجتمع المدني.

ويرمي الهدف المرحلي الثاني إلى إنشاء معايير الحوكمة من أجل تحسين شفافية عمل منظمات المجتمع المدني. ووفقاً لخطة العمل، يمكن أن يشمل التنفيذ وضع ومراقبة معايير الشفافية المالية. وبناءً على المقابلات التي أجريت مع المسؤولين الحكوميين، فإن هذا الهدف المرحلي مستمد من المخاوف المتعلقة بالافتقار إلى الشفافية و"مخاطر حدوث الفساد" داخل منظمات المجتمع المدني.

أما الهدف المرحلي الثالث فينطوي على إطلاق استراتيجية طوعية للمجتمع المدني بالشراكة مع الحكومة والجهات المانحة لتحديد الأولويات التنموية وتجنب ازدواجية الجهود. ووفقاً لما ذكره ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية، فإن المقصود من هذا الهدف المرحلي هو تشجيع منظمات المجتمع المدني على العمل على نحو أوثق وربط التمويل الأجنبي بالأهداف التنموية. وذلك من شأنه أن يساعد في تجنب الازدواجية، ويسهل تقديم مقترحات أقوى للحصول على التمويل الأجنبي، ويتيح تنسيقاً أفضل مع الجهات الحكومية[56].

وبينما يمكن التحقق من المخرجات المنجزة، فإنه توجد بعض القيود على فهم مجالات معايير حوكمة منظمات المجتمع المدني التي ستكون طوعية وتلك التي سيتطلبها القانون، ومدى تيسير الحصول على التمويل. وبالنظر إلى أوجه القصور هذه، فإن الأثر المحتمل لهذا الالتزام يعتبر متوسطاً. وفي حال تنفيذ هذا الالتزام، فستكون له القدرة على إقامة حوار دائم بين الطرفين لمعالجة بعض الإصلاحات الأوسع نطاقا اللازمة لتعزيز الحيّز المدني وإزالة العوائق التي تعترض دخول منظمات المجتمع المدني.

الخطوات التالية

تنظر آلية إعداد التقارير المستقلة إلى هذا الالتزام باعتباره فرصةً لإنشاء آلية حوار دائم تعزز دور المجتمع المدني في الحياة العامة وتساعد في نهاية المطاف في معالجة القيود المفروضة على الحيّز المدني. وتقترح آلية إعداد التقارير المستقلة استمرار إدراج هذا المجال من السياسة في خطط العمل المستقبلية. ومع ذلك، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة أيضاً، عند القيام بذلك، باتباع "مبدأ عدم الضرر" لضمان ألا تصبح التغييرات في الإطار القانوني والممارسات ذات عبء أكبر أو تزيد من دون قصد من العوائق أمام منظمات المجتمع المدني لكي تعمل بحرية.

بالنسبة للمجالات الثلاثة التي يهدف الالتزام الحالي إلى معالجتها (التمويل والحوكمة والتعاون)، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بضرورة مراعاة الممارسات والمعايير الدولية الفضلى:

- التمويل:
  - ضمان القدرة القانونية على القيام بأنشطة جمع الأموال.

---

51 "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016 للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، https://www.usaid.gov/middle-east-civil-society/2016.

52 أحمد م. عوض ورانيا صرايرة، التقييم الوطني لبيئة التمكين: الأردن (نيويورك: مركز فينيكس للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية)، https://www.civicus.org/images/EENA_Jordan_En.pdf.

53 عوض وصرايرة، التقييم الوطني لبيئة التمكين: الأردن.

54 المملكة الأردنية الهاشمية، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020 بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، 31 تشرين الأول 2018، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-action-plan-2018-2020/

55 شراكة الحكومات الشفافة، آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM): تقرير التقدم المحرز في الأردن 2016 -2018، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2018/10/Jordan_Midterm_Report_2016-2018_for-public-comment.pdf.

56 جهات الاتصال في وزارة التنمية الاجتماعية ودائرة مراقبة الشركات، مقابلة مع باحثة في آلية إعداد التقارير المستقلة.

- تمكين الوصول إلى الموارد الدولية دون الحاجة إلى التسجيل، أو الموافقة الحكومية المسبقة على المورد (بما في ذلك تسجيل الجهات المانحة)، أو اشتراط توجيه التمويل من خلال جهة تابعة للدولة.[57]

- الحوكمة والشفافية:

- توفير حيّز آمن للتقييم الذاتي الطوعي لتحسين المساءلة لدى منظمات المجتمع المدني. وتقترح آلية إعداد التقارير المستقلة استخدام أدوات مثل تطبيق ريندير **Rendir** كأسلوب محتمل لهذا العمل في المستقبل، حيث تعتبر مبادرات مثل تطبيق ريندير **Rendir** موارد ذاتية التقييم تهدف إلى تحسين المساءلة لدى منظمات المجتمع المدني والمواءمة مع المعايير الدولية[58] .
- مراعاة مبادئ النسبية. أي التأكد من أن أي متطلبات للحوكمة ينص عليها القانون تتناسب مع حجم ونطاق الأنواع المختلفة من المنظمات.
- جعل متطلبات تقديم التقارير متناسبة مع حجم ونطاق مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني، وضمان أنها لا تشكل عبئاً أكبر من متطلبات الجهات القانونية الأخرى[59].

- الحوار والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة:

- يوصي الخبراء بتوجيه المشاركة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال إطار استراتيجي يمكّن من التعاون في مجالات مثل: صنع السياسات والحوار المستمر والمبادرات التنموية المتناسقة. وقد تبنّت بلدان مثل كرواتيا وإستونيا مبادرات مماثلة، حيث تضمنت الإستراتيجية الوطنية الكرواتية لخلق البيئة المواتية لتنمية منظمات المجتمع المدني عدة محاور حول تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني، وتحسين الديمقراطية التشاركية، وتعزيز دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية[60]. وفي الآونة الأخيرة، أدرجت كرواتيا ثلاثة التزامات في خطة العمل 2018-2020 تهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني. وكان هذا العمل متماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية منظمات المجتمع المدني[61].

---

57 المركز الدولي للقانون غير الربحي، شراكة الحكومة الشفافة: الدليل لفتح الحكومة: بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني ، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2001/01/OGP-ICNL_Guide-Opening-Government_20180508.pdf

58 الصفحة الرئيسية لتطبيق ريندير Rendir، http://app.rendircuentas.org/en/.

59 المركز الدولي للقانون غير الربحي، شراكة الحكومة الشفافة: الدليل لفتح الحكومة، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2001/01/OGP-ICNL_Guide-Opening-Government_20180508.pdf.

60 حكومة جمهورية كرواتيا، الاستراتيجية الوطنية لخلق البيئة التمكينية لتنمية المجتمع المدني من عام 2012 إلى عام 2016 ، https://www.ohchr.org/Documents/AboutUs/CivilSociety/ReportHC/states/5_Croatia_National%20Strategy-Civil%20Society-Croatia-2012-2016-eng.pdf.

61 انظر تقرير تصميم خطة عمل شراكة الحكومة الشفافة في كرواتيا 2018-2020 للاطلاع على توصيات تفصيلية حول الالتزامات 5 و12 و14، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2019/12/Croatia_Design_Report_2018-2020_EN.pdf.

الالتزام 2. تطوير وتعزيز تطبيق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

نص الالتزام كما ورد في خطة العمل:

"يسعى هذا الالتزام إلى تعزيز الأساس التشريعي والعملي لتعزيز ممارسة نشر البيانات الحكومية المفتوحة في الأردن، وذلك من خلال تعليمات ملزمة للمؤسسات بنشر بياناتها وتطوير أدوات لقياس جودة هذه البيانات، وكذلك من خلال التوعية بأهمية نشر البيانات الحكومية المفتوحة وتحفيز الالتزام بنشر هذه البيانات من خلال إدراجها كمتطلب للتقييم في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز".

الأهداف المرحلية:

1. "إصدار تعليمات من مجلس الوزراء للجهات الحكومية بنشر بياناتها الحكومية المفتوحة على المنصة الخاصة بذلك، بناءً على مقترح مقدم بعد عقد مشاورات مع المجتمع المدني والقطاعات ذات العلاقة.
2. تطوير إجراءات لتصنيف وقياس وتقييم جودة البيانات الحكومية المفتوحة بناءً على مشاورات مع المجتمع المدني والقطاعات ذات العلاقة، ونشر النتائج لاطلاع وتعليقات الجمهور.
3. إدراج عملية نشر البيانات الحكومية المفتوحة كمتطلب للتقييم في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز.
4. إعداد وتنفيذ خطة توعوية حول أهمية وآليات نشر البيانات الحكومية المفتوحة تستهدف مختلف القطاعات من أصحاب المصلحة بالتشاور والتشارك مع ممثلين عن هذه القطاعات".

تاريخ البدء: **1 / 9 / 2018**
تاريخ الانتهاء: **30 / 6 / 2020**

ملاحظة تحريرية: إنّ وصف الالتزام الوارد أعلاه هو نسخة مختصرة من نص الالتزام، يرجى الاطلاع على خطة العمل الكاملة هنا.

نظرة عامة على الالتزام	إمكانية التحقق		الصلة بقيم شراكة الحكومة الشفافة (كما هو منصوص عليه)				الأثر المحتمل				الإنجاز				هل تم فتح الحكومة؟			
	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	محدد بما يكفي للتحقق منه	الالتزام يعالج القضايا ذات الأولوية الوطنية	الالتزام ذو صلة بالقيم الشاملة للحكومة المفتوحة	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	لا شيء	ضئيل	متوسط	تحولي	لم يبدأ	محدود	كبير	تمكامل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
2. بشكل إجمالي		✔	✔	✔				✔					يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.			يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.		

السياق والأهداف

تُعرَّف البيانات المفتوحة بأنها "بيانات يمكن استخدامها وإعادة استخدامها وتوزيعها بحرية من قبل أي شخص — وتخضع فقط، على الأكثر، للمتطلبات المتعلقة بصفاتها ومشاركتها على حد سواء"[62]. واحتل الأردن المرتبة 80 من أصل 178 دولة في مستودع البيانات

[62] "ما المقصود بالبيانات المفتوحة"، كتيّب البيانات المفتوحة. https://opendatahandbook.org/guide/en/what-is-open-data/ ،

المفتوحة لعام 2018[63]. وكانت درجته الإجمالية 47[64]. وقد سجل الأردن درجة أعلى من المتوسط الإقليمي للإحصاءات البيئية. وسجلت أعلى مستويات التغطية والانفتاح لدى الأردن في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وأدنى مستوى لها في مجال الإحصاءات الاجتماعية[65] .

ووفقاً لخطة العمل فإن ضعف نشر وتوزيع البيانات يؤثر على حق المواطنين في الحصول على المعلومات وفهمهم للوظائف الحكومية. وتشكل الأطر التشريعية والتنظيمية - من منظور منظمات المجتمع المدني - قيوداً رئيسية في هذا المجال[66] .

ويعد هذا الالتزام استمراراً للالتزام 10 من خطة العمل الوطنية الثالثة. وقد أدى ذلك الالتزام إلى وضع سياسة للبيانات الحكومية المفتوحة وتدريب مسؤولين من 45 جهة حكومية.[67]

وبموجب الالتزام الحالي، سيعهد مجلس الوزراء إلى الجهات الحكومية بنشر بياناتها المفتوحة وتطوير إجراءات لتصنيف وقياس وتقييم جودة البيانات المنشورة. إضافةً لذلك، وبغية تحفيز الجهات الحكومية وتعزيز ثقافة البيانات المفتوحة، فإن هذا الالتزام سوف ينفذ خطة توعوية ويدمج البيانات المفتوحة كمتطلب للتقييم في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز. ويعتبر تضمين هذه الجوائز أمراً استراتيجياً، نظراً لما تحظى به من تقدير كبير في الأردن. كما أنه من شأن دمج معايير البيانات المفتوحة في الجائزة أن يساعد على خلق ثقافة البيانات المفتوحة وتعزيزها.

فيما يتعلق بقيم شراكة الحكومات الشفافة، اعتبرت آلية إعداد التقارير المستقلة هذا الالتزام بأنه ذو صلة بالحصول على المعلومات، وبأنه موجه نحو إتاحة البيانات للمواطنين في شكل بيانات مفتوحة. وعلاوةً على ذلك، فإن المشاورات المقترحة مع منظمات المجتمع المدني بشأن الأطر الإجرائية تجعل هذا الالتزام ذا صلة بالمشاركة المدنية. كما تُعتبر أهدافه المرحلية محددة بما يكفي للتحقق منها.

يعد هذا الالتزام ذا أثر محتمل متوسط على قدرة الأردنيين على الوصول إلى البيانات الحكومية. إذ إن إصدار مجلس الوزراء لتعليمات ملزمة للجهات الحكومية بنشر البيانات من شأنه أن يمثل تغيراً كبيراً في الممارسات الحكومية، نظراً للثغرات الحالية في البيانات المتاحة للجمهور. والأهم من ذلك أن هذه التعليمات سوف يتم تطويرها من خلال التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وستسمح بوجود فترة من التعليقات العامة. ويعتبر إدراج الحافز الإيجابي من خلال جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، وزيادة الوعي، والإطار الإجرائي، كلها إجراءات واعدة لتعزيز الجهود التي تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ سياسة البيانات الحكومية المفتوحة في الأردن عبر مختلف جهات الحكومة.

الخطوات التالية

لتعزيز هذا الالتزام أثناء التنفيذ، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بالتزامات مستقبلية في هذا المجال من مجالات السياسة:

- إنشاء آلية بديلة تتيح للمؤسسات الحكومية الالتزام باعتماد التعليمات الناتجة عن نشر البيانات المفتوحة بالتوازي مع جوائز الملك عبد الله الثاني للتميز، حتى لو لم يوافق عليها مجلس الوزراء.
- تحديد منهجية لتقديم المساعدة إلى المؤسسات الحكومية من أجل تنفيذ أطر البيانات المفتوحة، نظراً لتعقيد هذه الأطر.
- ضمان مشاركة المستخدمين النهائيين الحاليين لبيانات محددة. حيث يمكن لهؤلاء المشاركين أن يقدموا تقييماً موضوعياً لمزايا وقيود البيانات المتاحة حالياً.
- التأكد من أن تتضمن الخطة التوعوية مكونًا تعليميًا حول الاختلافات بين الحصول على المعلومات والبيانات المفتوحة والخدمات الحكومية الإلكترونية. فقد تكون هذه المصطلحات مربكة بالنسبة لعامة المواطنين، وتقديم أمثلة عن الحالات التي تكون فيها البيانات المفتوحة ذات صلة بمعيشة المواطنين، وإظهار كيفية تأثيرها الإيجابي على عمليات صنع القرار.

---

[63] مستودع البيانات المفتوحة، موجز عن الدولة: الأردن، 2018، https://odin.opendatawatch.com/ReportCreator/ExportCountryReport/JOR/2018.

[64] مستودع البيانات المفتوحة، موجز عن الدولة: الأردن.

[65] مستودع البيانات المفتوحة، موجز عن الدولة: الأردن.

[66] المملكة الأردنية الهاشمية، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020 بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، 31 تشرين الأول 2018، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-action-plan-2018-2020/

[67] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية، خطة العمل الوطنية الثالثة 2016-2018، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-third-national-action-plan-2016-2018/.

الالتزام 3. الحوار الوطني للوصول إلى الإصلاح السياسي

نص الالتزام كما ورد في خطة العمل:

"يعالج هذا الالتزام ضعف إدماج المواطنين في عمليات صنع القرار وإيجاد صيغ توافقية حول التشريعات السياسية في الأردن. كما يعالج أيضاً التحديات الاجتماعية والسياسية التي يواجهها المواطن ضمن الحياة اليومية، والتي لم تعالجها التشريعات النافذة ذات العلاقة بهذا الالتزام".

الأهداف المرحلية:

1. "إطلاق حوار وطني لتطوير منظومة التشريعات التي تحكم الإصلاح السياسي في الأردن، بما في ذلك قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية وقانون اللامركزية وقانون البلديات. حيث يشارك في هذا الحوار مختلف الفعاليات الوطنية وخاصةً الأحزاب السياسية ومؤسسات الشباب والآليات الوطنية لتمكين المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، على أن يتم نشر فعاليات وبرامج الحوار الوطني بشكل مسبق للجمهور، واستخدام الأدوات المباشرة (جلسات مشتركة) وغير المباشرة (وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية الحكومية المختلفة).
2. النشر المستمر لمراحل تقدم هذا الحوار ونتائجه المرحلية للجمهور، وذلك من خلال منصات تفاعلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية الحكومية المختلفة، وذلك لإتاحة المجال للتعليقات العامة والتغذية الراجعة لأكبر شريحة ممكنة من أصحاب المصلحة، وبما يعزز مشاركة المواطن في عملية صنع القرار.
3. تحليل نتائج الحوار الوطني والخروج بمجموعة من التوصيات والتعديلات على هذه التشريعات، ونشرها لاطلاع الجمهور عليها وطرحها أمام البرلمان".

تاريخ البدء **1 / 9 / 2018** :

تاريخ الانتهاء**30 / 6 / 2020** :

ملاحظة تحريرية: إنّ وصف الالتزام الوارد أعلاه هو نسخة مختصرة من نص الالتزام، يرجى الاطلاع على خطة العمل الكاملة هنا.

نظرة عامة على الالتزام	إمكانية التحقق		الصلة بقيم شراكة الحكومة الشفافة (كما هو منصوص عليه)				الأثر المحتمل				الإنجاز				هل تم فتح الحكومة؟				
	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	محدد بما يكفي للتحقق منه	الحوكمة على المعلومات	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	لا شيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	كبير	تمكامل	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
3. بشكل إجمالي		✔	✔	✔				✔			يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.			

السياق والأهداف

كان تعزيز الحوار الوطني حول مجالات الإصلاح السياسي الكبرى من بين الأولويات المعلنة على الأجندة السياسية في الأردن. ففي 19 أيلول 2018، أعرب الملك عبد الله الثاني عن اهتمامه بمراجعة القوانين الانتخابية لتسريع عملية الإصلاح السياسي[68]. إضافةً لذلك، بدأ وزير الشؤون السياسية والبرلمانية في وضع خارطة طريق أولية للحوار الوطني، وذلك لمراجعة تشريعات الإصلاح السياسي، بما في ذلك إجراءات تمويل الأحزاب السياسية[69] .

وتعتقد الحكومة بأن هذا الالتزام سوف يساهم في إدماج المواطنين في عمليات صنع القرار، مما يسمح لهم بقول كلمتهم في التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم اليومية[70]. وينطوي الالتزام على تحليل نتائج الحوار الوطني لوضع مجموعة نهائية من التوصيات لتعديل التشريعات القائمة. وتتوقع الحكومة أن يسفر هذا العمل عن خارطة طريق نهائية تحدد الأهداف والأنشطة المحددة زمنياً فيما يتعلق بالمجالات التي يغطيها هذا الالتزام وهي: قانون الانتخابات وقانون البلديات وقانون الأحزاب السياسية وقوانين إجراءات التمويل وقانون اللامركزية و"عقد اجتماعي جديد".[71]

يعد هذا الالتزام قابلاً للتحقق. حيث تتضمن بعض أهم نتائجه جودةَ جلسات الحوار، كما يتبين من جداول الأعمال ومحاضر الجلسات والتقارير والتغذية الراجعة للمشاركين. فضلاً عن ذلك فإن إعداد المشاركين لتوصيات شاملة وذات طبيعة تمثيلية ـ ينظر في أمرها البرلمان ـ من شأنه أن يشير إلى تنفيذ هذا الالتزام.

ويعتبر هذا الالتزام ذا صلة بقيم شراكة الحكومات الشفافة في الحصول على المعلومات والمشاركة المدنية. فهو يسعى إلى مشاركة مجموعات من المجتمع المدني في المشاورات واستخدام مدخلاتها في تقديم التوصيات المتعلقة بمراجعة التشريعات. كما يعتبر هذا الالتزام ذا صلة أيضاً بقيم شراكة الحكومات الشفافة في الحصول على المعلومات من حيث أن الحكومة سوف تقوم بنشر تقارير "مراحل تقدم الحوار" حول حالة المناقشات.

وإذا ما تم تنفيذ هذا الالتزام كما هو وارد في النص، فإنه ينطوي على إمكانية بسيطة لزيادة مشاركة المواطنين في صنع السياسات الوطنية. ويمثل هذا الالتزام خطوة هامة ولكنها تدريجية نحو زيادة المشاركة المدنية في صياغة السياسات ذات الأهمية الوطنية. ويعتبر الأثر المحتمل ضئيلاً لأن نص الالتزام يُعد غامضاً فيما يتعلق بكيفية إدراج مدخلات الجمهور والمجتمع المدني ضمن التوصيات. كما أن هذا الالتزام أيضاً لا يضمن قيام البرلمان بمناقشة التوصيات أو النظر في أمرها أو اعتمادها. وبالتالي، فإن أنشطة الالتزام، بحسب النص، لا تضمن أن يؤدي الحوار الوطني إلى إحداث تغيير في السياسة. أما إذا اعتمد البرلمان التوصيات التي نشأت عن الحوار الوطني، فقد يثبت هذا الالتزام أن له أثراً أكبر على الحكومة المفتوحة.

الخطوات التالية

تعتقد آلية إعداد التقارير المستقلة بأنّ لدى هذا الالتزام الإمكانية في السماح بالحوار اللازم لتحقيق تغييرات طويلة الأجل تساهم في مشاركة المواطنين وتمثيلهم في الحكومة. ولكن لكي ينجح هذا الالتزام، تقترح آلية إعداد التقارير المستقلة أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار ما يلي:

- تعزيز العملية التشاركية التي تتيح للمواطنين المساهمة في تحديد التشريعات التي ستخضع لإطار الحوار الوطني.
- التوضيح بأنّ البرلمان سوف يأخذ بعين الاعتبار مساهمات المواطنين في التغييرات المقترحة على التشريعات.
- ضمان مشاركة الفئات ناقصة التمثيل والمستبعدة.
- أن يشمل الحوار أعضاء من البرلمان أو ممثليهم لضمان دعم الموافقة على التشريعات.

---

68 الاتحاد الأوروبي، بعثة متابعة الانتخابات: المملكة الأردنية الهاشمية: التقرير النهائي، أيلول 2018، https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/jordan_efm_final_corrected_23.11.pdf.

69 الاتحاد الأوروبي، بعثة متابعة الانتخابات.

70 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية، خطة العمل الوطنية الرابعة 2018-2020 بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، 31 تشرين الأول 2018.

71 الاتحاد الأوروبي، بعثة متابعة الانتخابات.

الالتزام 4. آليات استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

نص الالتزام كما ورد في خطة العمل:

"يسعى هذا الالتزام إلى تعزيز حق من حقوق المواطنين وهو تقديم الشكاوى حول الانتهاكات التي تمارس بحقهم في القطاع العام، ودون تكلفة. بحيث يكون تقديم الشكاوى حول الانتهاكات متاحاً عبر الطرق التقليدية وعبر منصة إلكترونية. كما يسعى الالتزام أيضاً إلى مأسسة الإطار التشريعي والتنظيمي لمكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان في صلاحية استقبال الشكاوى ذات العلاقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإحالتها إلى الجهات المختصة، إضافة إلى رفع الوعي للمواطنين لاستخدام هذه الآلية وإطلاعهم على نتائجها بشكل دوري والمشاركة في تقديم التغذية الراجعة حولها".

الأهداف المرحلية:

1. "اعتماد الإطار التشريعي الناظم لعمل مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان في صلاحية استقبال الشكاوى ذات العلاقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإحالتها إلى الجهات المختصة.
2. إعداد الإطار التنظيمي الناظم لعمل مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان في صلاحية استقبال الشكاوى بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر:
   أ. تشكيل فريق لاستقبال الشكاوى، والنظر فيها وإحالتها إلى الجهات المختصة، وإعداد دليل حول آليات التبليغ عن الشكاوى والتعامل معها وإحالتها، وآليات التنسيق مع الجهات الأخرى الحكومية وغير الحكومية التي تستقبل الشكاوى ذات العلاقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
   ب. بناء قدرات الفريق للتمكن من الاستجابة لهذه الشكاوى بفعالية وضمن الوقت المناسب ومتابعتها مع المرجع المختص بها حسب نوعها.
3. إطلاق منصة الشكاوى الإلكترونية من خلال إضافة خاصية للمنصة الإلكترونية الحكومية، حيث يستطيع من خلالها المواطنون تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الموجهة للحكومة ومؤسساتها، لتكون هذه المنصة هي حلقة الوصل بين المشتكي ومكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان، بحيث توفر ما يلي:
   أ. القدرة على كتابة الشكاوى وإرسالها بطريقة سهلة مع ضمان سرية كاتب الشكوى، وذلك لتشجيع المواطنين على تقديم الشكاوى مع عدم الكشف عن هوياتهم.
   ب. قسم لمتابعة الإجراءات الخاصة بالشكاوى في كافة مراحلها إلكترونياً، بحيث يبقى مقدم الشكوى على اطلاع على الإجراءات التي تتخذ بشأن شكواه.
   ج. إمكانية أن تقوم أي مؤسسة غير حكومية بتسجيل الشكوى (من خلال أحد موظفيها) ومتابعتها بالنيابة عن مقدم الشكوى.
4. إطلاق منصة غير إلكترونية للشكاوى لتمكين جميع الفئات من تقديم الشكاوى، وذلك إما من خلال مكاتب خدمات الجمهور وصندوق الشكاوى أو من خلال تخصيص خط ساخن لهذه الغاية.
5. إطلاق خطة توعية وطنية بآليات الشكاوى التي تم تنفيذها ضمن هذا الالتزام.
6. إعداد تقرير دوري حول الشكاوى التي يتسلمها مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان يتضمن عددها وآلية التعامل معها، إضافةً إلى نشره ومناقشته مع أصحاب المصلحة عبر الطرق المباشرة (جلسات المناقشة المشتركة) وغير المباشرة (منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الحكومية المختلفة)."

تاريخ البدء **1 / 9 / 2018** :

تاريخ الانتهاء**30 / 6 / 2020** :

ملاحظة تحريرية: إنّ وصف الالتزام الوارد أعلاه هو نسخة مختصرة من نص الالتزام، يرجى الاطلاع على خطة العمل الكاملة هنا.

نظرة عامة على الالتزام	إمكانية التحقق		الصلة بقيم شراكة الحكومة الشفافة (كما هو منصوص عليه)				الأثر المحتمل				الإنجاز				هل تم فتح الحكومة؟				
	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	محدد بما يكفي للتحقق منه	الوصول إلى المعلومات	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	لا شيء	ضئيل	متوسط	تحول كلي	لم يبدأ	محدود	كبير	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
4. بشكل إجمالي		✔	✔	✔	✔				✔		يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				

السياق والأهداف

يشكل هذا الالتزام استمراراً للالتزام 4 من خطة العمل الوطنية الثالثة في الأردن. وقد ركز ذلك الالتزام على إنشاء نظام لتسجيل الشكاوى تحت قيادة الإدارة الحكومية المسؤولة عن إدارة جمع البيانات[72]. إلا أن ذلك الالتزام لم يتم البدء بتنفيذه، بل تم ترحيله إلى الخطة الحالية.

وقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة "محامون بلا حدود" ومكتب المنسق العام لحقوق الإنسان وجود تحديات رئيسية أمام إنشاء نظام وطني للشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لا يوجد نص قانوني يؤسس للتعاون بين الجهات العامة ومكتب المنسق العام لحقوق الإنسان والمؤسسات المخولة باستقبال الشكاوى. ولم يكن لدى مكتب المنسق العام لحقوق الإنسان تفويض مؤسسي لاستقبال الشكاوى ومراقبة حالتها. علاوة ًعلى ذلك، لا يوجد نموذج موحد ومتناسق في الجهات الحكومية لتقديم الشكاوى[73].

ويسعى الالتزام إلى إنشاء آلية للشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال العملية التالية: أولاً، سوف تعتمد الحكومة تفويضاً قانونياً لمكتب المنسق العام لحقوق الإنسان لاستقبال الشكاوى ومعالجتها، ثم سوف تطور الحكومة أيضاً منصة للشكاوى (إلكترونية وغير إلكترونية)، وأخيراً تقوم الحكومة بحملات توعية حول آليات الشكاوى. كما ستقوم بتقديم تقارير عن حالة الشكاوى.

ويعد هذا الالتزام قابلاً للتحقق وذا صلة بقيم شراكة الحكومات الشفافة في الحصول على المعلومات والمساءلة العامة والمشاركة المدنية. كما يجعل تنفيذ خطة التوعية وتقديم التقارير الدورية عن الشكاوى التي يتلقاها مكتب المنسق العام لحقوق الإنسان من هذا الالتزام ذا صلة بالحصول على المعلومات. ويعزز هذا الالتزام القنوات التي يمكن للمواطنين من خلالها مساءلة موظفي الخدمة المدنية عن أعمالهم. وسيتم وضع السياسات والبروتوكولات من خلال فريق عمل أصحاب المصلحة المتعددين وفترة التعليقات العامة. إضافةً إلى ذلك، سيتيح نظام الشكاوى للمواطنين تقديم اقتراحات وتعليقات عامة[74].

إذا تم تنفيذ هذا الالتزام، فإنه سينشئ الوسائل المؤسسية والتكنولوجية اللازمة لتوفير منصة موحدة للمواطنين لتقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في القطاع العام.

ومع ذلك، فإن هذا الالتزام لا يعالج ثقافة العار، وهي عقبة رئيسية تحول دون قول المواطنين لكلمتهم وتقديم الشكاوى. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى أن الوصمة الاجتماعية تمنع المرأة من تقديم الشكاوى، وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي هذه الوصمة إلى إسقاط التهم في حالات الجرائم الجنسية[75]. وبحسب منظمة هيومن رايتس ووتش، فإن هذه

---

72 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية، خطة العمل الثالثة: 2016–2018، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-third-national-action-plan-2016-2018/.

73 "آليات وإجراءات توحيد ومأسسة نظام الشكاوى الوطني لحقوق الإنسان"، منظمة محامون بلا حدود ومكتب المنسق العام لحقوق الإنسان في الأردن، 19 أيلول 2018 http://www.lwbjo.org/View_ArticleAr.aspx?type=2&ID=1895 ، وقد تم الحصول على هذا التقرير من خلال الرسائل الإلكترونية المتبادلة التي قامت بها مي عليمات، المنسقة في وحدة الحكومة الشفافة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 10 أيلول 2019.

74 المعلومات التي قدمتها حكومة الأردن إلى آلية إعداد التقارير المستقلة خلال فترة المراجعة السابقة لنشر هذا التقرير.

75 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأردن: تقييم العدالة الجنسانية للقوانين التي تمس المساواة بين الجنسين والحماية من العنف القائم على أساس نوع الجنس، 2018، https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Gender%20Justice/English/Full%20reports/Jordan%20Country%20Assessment%20-%20English.pdf.

المشكلة تتفاقم بسبب عدم ضمان السرية وحماية المبلّغين الذين يتقدمون بشكاوى إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان[76]. وتفيد حكومة الأردن بأن هذه العقبات الثقافية التي تعترض المساءلة سوف تعالَج من خلال حملة التوعية.[77]

وبشكل عام، يركز الالتزام على تبنّي إطار قانوني لمكتب المنسق العام لحقوق الإنسان لإدارة الشكاوى والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى من أجل توحيد نظام وطني لتقديم الشكاوى. ومع ذلك فإن الالتزام لا يوفر تدابير صريحة للتفويض بالاستجابة للشكاوى. ومن غير الواضح كيف ستقوم الجهات الحكومية بضمان المساءلة أو تنفيذ العقوبات المفروضة على الموظفين المدنيين الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان في القطاع العام. كما لا يصف الالتزام إجراءات تنفيذ آليات حماية المبلّغين والشهود. وبالتالي فإن الأثر المحتمل لهذا الالتزام يعتبر متوسطاً.

الخطوات التالية

يمكن أن يؤدي هذا الالتزام إلى تحسينات كبيرة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان. ولضمان أن تكون الالتزامات المستقبلية أكثر تماسكاً، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

- تعزيز وتنفيذ آليات أقوى لحماية المبلّغين والشهود لتشجيع تقديم الشكاوى بشكل فعال. ويعد ضمان السرية أمراً أساسياً.
- التأكد من أن خطة التوعية تعالج ثقافة الخوف والعار وتعزز الثقة في النظام، وتوضيح كيفية نشر هذه الخطة.
- النظر في وضع مجموعة من العقوبات وإجراءات الملاحقة القضائية ضد موظفي الخدمة المدنية الذين يرتكبون انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان.
- التنسيق مع الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتيسير استخدام المنصات الإلكترونية لتقديم الشكاوى، وخصوصاً لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية في مختلف محافظات البلاد وأولئك الذين لديهم وصول محدود إلى شبكة الإنترنت.
- توضيح كيفية إجراء المناقشات مع المواطنين وكيفية استخدام مدخلات المواطنين لتعديل وتحسين استخدام النظام.
- النظر في إدراج أنشطة محددة لبناء القدرات لدى موظفي الخدمة المدنية، مع التركيز بوجه خاص على قيام أولئك الذين يقومون بمراجعة الشكاوى وأصحاب السلطة في مختلف الجهات الحكومية بالتقيد بمدونة قواعد السلوك.

---

76 "حقوق الإنسان والحرية السياسية"، سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في واشنطن العاصمة، http://jordanembassyus.org/politics/human-rights-and-political-freedom.

77 المعلومات التي قدمتها حكومة الأردن إلى آلية إعداد التقارير المستقلة خلال فترة المراجعة السابقة لنشر هذا التقرير.

الالتزام 5. إجراءات إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات

نص الالتزام كما ورد في خطة العمل:

"يسعى هذا الالتزام إلى تعزيز إنفاذ إجراءات حق الحصول على المعلومات، من خلال جهد تشاركي بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، وبناء نظام موحد لتصنيف وإدارة المعلومات الحكومية، وفي نفس الوقت يراعي الفروقات بين المؤسسات الحكومية. كما يهدف الالتزام إلى ضمان الامتثال لتصنيف المعلومات من قِبَل الجهة المناط بها ذلك".

الأهداف المرحلية:

1. "تشكيل فريق من الخبراء من الجهات الحكومية ذات العلاقة والجهات غير الحكومية والمؤسسات المعنية في مجال حقوق الانسان (المجتمع المدني والصحفيين والخبراء المحليين والدوليين والأخصائيين القانونيين والأكاديميين والمركز الوطني لحقوق الإنسان)، ليكون نطاق عمله ما يلي:

   أ. وضع تصور لبروتوكول مأسسة إجراءات إنفاذ حق الحصول على المعلومات وفق أفضل الممارسات، وخاصة ما يتعلق باستقبال طلبات المعلومات والتعامل معها، وتصنيف وإدارة وأرشفة المعلومات ضمن إجراءات ومعايير واضحة تساعد على سهولة الوصول إلى المعلومات واسترجاعها بأسرع وقت ممكن، وتوفير "تقنية المسار السريع" للصحفيين، بحيث يكون هذا البروتوكول موحداً ويراعي الفروقات بين المؤسسات الحكومية، وذلك لمعالجة الثغرات الموجودة في التطبيق الحالي، وتعزيز مبدأ الإفصاح الطوعي والمسبق عن المعلومات خدمةً للمجتمع.

   ب. تطوير أدوات لقياس جودة المعلومات التي يتم منحها لمقدمي طلبات الحصول على المعلومات، أو المعلومات التي يتم الإفصاح الطوعي والمسبق عنها.

   ج. مراجعة التعميمات والتعليمات الحكومية النافذة التي تخص إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات والقيام بمقارنتها بالبروتوكولات والتعليمات التي يوصي بها فريق الخبراء (مخرجات الأهداف المرحلية 1، 2، 3)، وذلك لمنع أي تكرار أو تعارض فيما بينها.

2. إصدار البروتوكولات / التعليمات وتعميمها على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ونشرها على المنصات الإلكترونية الحكومية المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي.

3. إعداد وتنفيذ خطة توعوية حول أهمية تصنيف المعلومات والنشر المسبق لها، من خلال أدوات مباشرة (لقاءات وجلسات التوعية)، وأدوات غير مباشرة (النشر عبر المنصات الحكومية والإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي واللوحات الإرشادية في المؤسسات الحكومية). وتستهدف هذه الخطة المناصب العليا في الحكومة والموظفين المسؤولين عن نشر المعلومات واستقبال طلبات الحصول على المعلومات (الإلكترونية والمباشرة)، بالإضافة إلى موظفي استقبال الجمهور، وذلك بهدف تعزيز فهم وتطبيق الإجراءات المعتمدة.

4. مراقبة امتثال مؤسسات الإدارة العامة لتصنيف المعلومات، وذلك من خلال إجراء تقييم للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وإصدار تقرير بذلك وتعميمه ونشره، بحيث يكون ذلك مقدمة لعملية تقييم سنوي يسعى إلى تعزيز ممارسات وثقافة حق الحصول على المعلومات".

تاريخ البدء **1 / 9 / 2018** :

تاريخ الانتهاء**30 / 6 / 2020** :

ملاحظة تحريرية: إنّ وصف الالتزام الوارد أعلاه هو نسخة مختصرة من نص الالتزام، يرجى الاطلاع على خطة العمل الكاملة هنا.

نظرة عامة على الالتزام	إمكانية التحقق		الصلة بقيم شراكة الحكومة الشفافة (كما هو منصوص عليه)				الأثر المحتمل				الإنجاز				هل تم فتح الحكومة؟				
	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	محدد بما يكفي للتحقق منه	الوصول إلى المعلومات	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	لا شيء	ضئيل	متوسط	تحولي	لم يبدأ	محدود	كبير	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
5. بشكل إجمالي		✔	✔	✔					✔		يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				

السياق والأهداف

أقر الأردن قانون حق الحصول على المعلومات (القانون رقم 47) في عام 2007 .ويتفق المراقبون على أن هذا القانون يشكل إنجازاً كبيراً، فهو الأول من نوعه في العالم العربي[78]. إلا أنه واجه تحديات في مجال التنفيذ، حيث يفتقر القانون إلى أحكام صريحة تشجع المؤسسات الحكومية على الإفصاح المسبق عن المعلومات، فهي تقوم بذلك فقط عند الطلب[79]. كما لا يعِد القانون بوجود آلية لتصنيف وتحديد الوثائق الحكومية التي تدخل في نطاق اختصاص هذا القانون وتلك التي هي مستثناة منه[80]. ووفقاً لمركز الدفاع عن حرية الصحفيين، فإن مستوى الوعي لدى موظفي الخدمة المدنية بأحكام وآليات هذا القانون لا يزال ضئيلاً[81] .

يعد هذا الالتزام استمراراً للالتزام 1 من خطة العمل الوطنية الثالثة. حيث ركز ذلك الالتزام على تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالحصول على المعلومات[82]. ومنذ أيار 2019، يقوم ديوان التشريع والرأي بمراجعة مشروع قانون شامل وتعديلات على قانون حق الحصول على المعلومات.[83]

ويهدف هذا الالتزام إلى المساعدة في إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات. ويسعى إلى تعزيز آليات تصنيف وإدارة المعلومات الحكومية في مختلف الجهات الحكومية. كما يتضمن مراجعة للتعميمات التي تحكم قانون حق الحصول على المعلومات ومراقبة امتثال الجهات الحكومية للأحكام الناظمة لتصنيف المعلومات.

يعتبر هذا الالتزام قابلاً للتحقق منه، حيث أنه يتضمن أهدافاً مرحلية محددة ومخرجات متوخاة فيما يتعلق بالبروتوكولات التي تتضمن تعليمات واضحة للهيئات، وتدريب الموظفين المدنيين، وتقييم الامتثال. كما يعد هذا الالتزام ذا صلة بقيم شراكة الحكومات الشفافة في الحصول على المعلومات، إذ يعتزم تحسين الإطار الحالي الذي يحكم تصنيف المعلومات الخاضعة لقانون حق الحصول على المعلومات. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين إدارة طلبات الحصول على المعلومات. كما أن هذا الالتزام يعتبر ذا صلة بقيم شراكة الحكومات الشفافة في المشاركة المدنية، حيث ستتاح الفرصة لأعضاء من

---

78 توبي مندل، تحليل القانون رقم 47 لعام 2007: ضمان حق الحصول على المعلومات (باريس: اليونسكو، عمّان، بروكسل: الاتحاد الأوروبي، 2016) https://en.unesco.org/sites/default/files/updatedjordan.rti-analysis.16-05-18ls-1.pdf ، ويحيى شقير، الوصول إلى المعلومات في العالم العربي: "التركيز على الأردن وتونس واليمن" (الشميساني، عمّان: شبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية"، ومؤسسة فريدريش ناومان، 2018)، https://arij.net/wp-content/uploads/2019/02/Freedom-of-Information-in-the-Arab-World_ENG.pdf.

79 توبي مندل، تحليل القانون رقم 47.

80 يحيى شقير، الوصول إلى المعلومات في العالم العربي.

81 ليلى العزة: "مبادرة تهدف إلى تعزيز حق الحصول على المعلومات في الأردن"، صحيفة جوردان تايمز، 10 تشرين الأول 2016، https://www.jordantimes.com/news/local/initiative-aims-boost-access-information-jordan.

82 خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة الشفافة 2016-2018 لحكومة الأردن. https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-third-national-action-plan-2016-2018/

83 رسائل بريد الإلكتروني متبادلة من قِبل مي عليمات، المنسقة في وحدة الحكومة الشفافة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 10 أيلول 2019، وتعليق تلقّته آلية إعداد التقارير المستقلة من حكومة الأردن أثناء مرحلة المراجعة السابقة لنشر التقرير: "تم إحالة مسودة القانون المعدل إلى البرلمان في كانون الثاني 2020 وبدأت اللجنة القانونية مناقشاتها في آذار 2020".

المجتمع المدني بالمشاركة في منتدى أنشأته الحكومة للإبلاغ بعملية صنع القرار المتعلقة، في هذه الحالة، بوضع بروتوكول لتصنيف الوثائق العامة في مختلف الجهات الحكومية.

إذا ما تم تنفيذ هذا الالتزام على النحو المنصوص عليه، فإنه سيسهم في إنفاذ إجراءات تنفيذ قانون حق الحصول على المعلومات. وسوف يحسن من المعايير المؤسسية المتعلقة بتصنيف المعلومات والإفصاح عنها. كما أنه يتضمن أيضاً أنشطة لزيادة الوعي ومراجعة الإطار القانوني. ويعالج الالتزام، بحسب تصميمه، الافتقار إلى إجراءات تصنيف المعلومات ويسعى إلى الحد من عدم الاتساق بين التشريعات المختلفة التي تحكم حق الحصول على المعلومات. ورغم ذلك، وبينما سيتم نشر تقارير الامتثال، فإنه لا يوجد أي ذكر للعواقب المحتملة على الجهات أو المسؤولين الذين لا يمتثلون للمتطلبات القانونية المتعلقة بنشر المعلومات. وبالتالي فإن الأثر المحتمل لهذا الالتزام يعتبر متوسطاً.

الخطوات التالية

ينطوي هذا الالتزام على الكثير من الإمكانات والجهود الرامية إلى الدفع بتنفيذه، والتي يجب الحفاظ عليها إلى ما بعد خطة العمل هذه. ويوصى بأخذ النواحي التالية بعين الاعتبار عند تصميم الالتزامات المقبلة الرامية إلى تعزيز إطار حق الحصول على المعلومات:

- توضيح وتدعيم دور الجهة المسؤولة عن تقييم الامتثال ونشر تقريره في مختلف الجهات الحكومية. فبحسب تصميم الالتزام الحالي، تبقى هذه الجهة غير واضحة.
- التركيز بشكل كبير على تدريب المسؤولين الحكوميين، وذلك للتأكد من فهمهم الواضح لمتطلبات القانون وتوفير الأدوات الضرورية لتنفيذه.
- النظر في إدراج عقوبات صريحة على الموظفين المدنيين الذين لا يمتثلون لأحكام قانون حق الحصول على المعلومات. ويمكن أن تكون آليات المساءلة أو المراقبة هي محور النسخ القادمة من هذا الالتزام في المستقبل.
- ضمان اتخاذ كافة التدابير لضمان الاتساق بين قانون حق الحصول على المعلومات والقوانين الأخرى ذات الصلة، ولا سيما قانون حماية أسرار الدولة.

خامساً. توصيات عامة

يهدف هذا الفصل إلى تعريف عملية وضع خطة العمل المقبلة وتوجيه تنفيذ خطة العمل الحالية. وهو مقسّم إلى قسمين:

1) التوصيات الرئيسية من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة لتحسين عملية شراكة الحكومة الشفافة وخطط العمل في البلد المعني، و2) تقييم كيفية استجابة الحكومة للتوصيات الرئيسية السابقة التي طرحتها آلية إعداد التقارير المستقلة.

5.I توصيات آلية إعداد التقارير المستقلة:

I. تعزيز منتدى أصحاب المصلحة المتعددين التابع لشراكة الحكومة الشفافة من خلال تفويض عام وعملية اختيار عادلة وشفافة لأعضائه.

تحتاج الحكومة والمجتمع المدني إلى القيام بشكل مشترك بتحديد قواعد واضحة للمشاركة في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين كيفية انخراط المنتدى مع الجمهور. ومن شأن القيام بذلك إتاحة الفرصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني بدلاً من اعتبارها بمثابة "المشبوهين كالعادة" –بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسوية- بموجب شروط عادلة ومتكافئة.

ويعتبر ربط حلقات التغذية الراجعة أساسياً لبناء الثقة في المنتدى وعملية شراكة الحكومة الشفافة. إذ يحتاج المنتدى إلى تطوير كيفية تقديمه لتبريرات وضع المعايير لاختيار الالتزامات واستخدام المدخلات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني وعموم المواطنين في خطط العمل. ومن الطرق المساعدة في تحقيق ذلك القيام بوضع استراتيجية إعلامية تزيد من الوعي بعملية شراكة الحكومة الشفافة وتتركز بشكل أكبر حول التواصل المسبق مع الجمهور (دون الاقتصار فقط على فرصة الجمهور في تقديم التغذية الراجعة للمنتدى).

2. مواصلة وزيادة استخدام خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة لتعزيز حماية حقوق الإنسان والحيّز المدني.

تتضمن خطة العمل هذه عدة التزامات تعتمد على الحوار الفعال مع المجتمع المدني وثقته من أجل نجاح التنفيذ. حيث توفر الجهود الجارية في مجالي الحيّز المدني وحقوق الإنسان، مثل الالتزامين 1 و4، فرصة هامة للأردن لإقامة حوار دائم بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة القضايا التي منعت هذه الشراكة في الماضي (مثل قضايا التمويل والفساد). وتشجع آلية إعداد التقارير المستقلة استخدام خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة لمواصلة هذا الحوار على أعلى مستوى. إذ يُعد التركيز المستمر على حقوق الإنسان والحيّز المدني طريقة استراتيجية لاستخدام خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة والمنتدى المشترك الذي يضم المجتمع المدني والحكومة.

ولتحقيق برنامج العمل هذا، توفر شراكة الحكومة الشفافة الكثير من الموارد التي يمكن أن تفيد في تصميم الالتزامات. على سبيل المثال: يقدم دليل **"شراكة الحكومة المفتوحة للمركز الدولي للقانون غير الربحي: الدليل لفتح الحكومة"** عدة توصيات (من الخطوات الأولى إلى الخطوات المتقدمة) من أجل الوفاء بالمعايير الدولية والممارسات الجيدة بشأن حرية التنظيم والتجمع والتعبير.

وفي ضوء أزمة جائحة كوفيد-19الأخيرة، قدمت شراكة الحكومة الشفافة أيضاً مجموعة من التوصيات والأمثلة لضمان عدم تقييد الحيّز المدني بإجراءات حالات الطوارئ[84] .

يعد النظر بمنظار الحكومة الشفافة إلى مواضيع مثل زيادة تدابير الحماية للمبلغين عن انتهاكات حقوق الإنسان والطرق التشاركية والقائمة على المشاركة المجتمعية أمراً أساسياً لتطوير جهود الرقابة. وتستخدم أدوات الرقابة، كتلك التي اقترحتها منظمة "مدافعون عن حقوق الإنسان"، بيانات إشراك المواطنين وتخطيط بيانات الحوادث لدعم الرقابة والمساءلة الفعالتيْن فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.[85]

3. تشجيع المشاركة في خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة من السلطتين التشريعية والقضائية للحكومة.

تتطلب جميع الالتزامات الواردة في خطة العمل موافقة السلطة التشريعية على نوع ما من اللوائح التنظيمية، أو إنفاذها من قِبل السلطة القضائية. وفي بعض الحالات، تم تقويض الأثر المحتمل بسبب عدم وضوح التشريعات الرئيسية. إن فهم وتعزيز جدول شراكة الحكومة الشفافة كمبادرة على مستوى البلاد لن يسمح فقط بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة خلال عملية الإنشاء المشترك، بل سيساعد أيضاً على تحديد الجهات الرئيسية الحكومية أو أجهزة الحكومة التي يجب أن تشارك في التنفيذ الناجح للالتزامات.

---

84 "دليل الحكومة المفتوحة وفيروس كورونا: الحيّز المدني"، الوثائق، شراكة الحكومات الشفافة، https://www.opengovpartnership.org/documents/a-guide-to-open-government-and-the-coronavirus-civic-space/#examples.

85 منظمة "مدافعون عن حقوق الإنسان"، الفصل الرابع: أدوات المراقبة الإضافية، https://www.theadvocatesforhumanrights.org/uploads/ch_4_2.pdf.

وقد خلص تحليل آلية إعداد التقارير المستقلة داخل هذا البلد، أن التنسيق المؤسسي كان أحد التحديات الرئيسية في إنجاز الالتزام[86]. وبالتالي فهناك قيمة استراتيجية في خلق المساحة اللازمة للسلطتين التشريعية والقضائية للحكومة للمشاركة في خطة العمل التالية في الأردن. ومن شأن هذه المشاركة أن تزيد من فرص التنفيذ الناجح للإصلاحات واستدامتها عبر الزمن.

4. تحسين تصميم الالتزامات لمعالجة المسائل المتعلقة بنطاق التعاون الشخصي والحد من أوجه القصور فيها الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

تتضمن خطة العمل الرابعة في الأردن التزامات جوهرية ومثيرة للاهتمام في مجالات رئيسية. ومع ذلك، يمكن تحسين طموح وتصميم هذه الالتزامات. وبينما يستعد الأردن لخطة عمله المقبلة في ظل وضع جديد فرضته الجائحة العالمية، سيكون من المهم الأخذ بعين الاعتبار للدور المتزايد للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في وضع وصياغة الالتزامات. لقد وضع الأردن أساساً قوياً من خلال استخدام المشاورات لجمع الأفكار وإدراك توضّع الأولويات وتحديد الأهداف وترتيب أولويات مجالات الإصلاح. ولمواصلة تعزيز عملية الإنشاء المشترك في الأردن، يمكن الحصول على توصيات من دليل شراكة الحكومات الشفافة كما يلي:[87]

- تحديد الأدوار والمسؤوليات، مع توضيح أي القرارات السياسية التي اتخذتها الأطراف المتعاونة بشكل مشترك، وأي القرارات التي تحتاج إلى موافقة رسمية من الحكومة.
- كتابة الالتزامات في مجموعة كبيرة، مع أنّ ذلك قد يعتبر أمراً صعباً. وتعيين منسق لتسهيل العملية بالنسبة لكل التزام، وضمان وجود مساحة آمنة للجهات المتعاونة لتوفير المدخلات دون خوف من الترهيب.
- إعداد ومشاركة أدلة السياسات العامة والمعلومات الأساسية ومدخلات الخبراء التي يمكن أن تزود المناقشات بمعلومات عن الالتزامات المحتملة.
- الاتفاق على الأدوات والعملية المتعلقة بالتعاون، وتحديد مواعيد نهائية واضحة وقنوات للمدخلات يمكن الوصول إليها.

هذا ويوفر دليل شراكة الحكومات الشفافة قائمة من الأدوات عبر شبكة الإنترنت وخارجها للقيام بالصياغة بشكل تعاوني.

الجدول 5-1: التوصيات الرئيسية لآلية إعداد التقارير المستقلة

1	تعزيز منتدى أصحاب المصلحة المتعددين التابع لشراكة الحكومة الشفافة من خلال تفويض عام وعملية اختيار عادلة وشفافة لأعضائه.
2	مواصلة وزيادة استخدام خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة لتعزيز حماية حقوق الإنسان والحيّز المدني.
3	تشجيع المشاركة في خطط عمل شراكة الحكومة الشفافة من السلطتين التشريعية والقضائية للحكومة.
4	تحسين تصميم الالتزامات لمعالجة المسائل المتعلقة بنطاق التعاون الشخصي والحد من أوجه القصور فيها الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

[86] رينزو فالا، آلية إعداد التقارير المستقلة: لماذا تتراجع التزامات شراكة الحكومات الشفافة (واشنطن العاصمة: شراكة الحكومات الشفافة، 2017)، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2001/01/IRM_Technical-Paper_Failure_Dec2017.pdf.

[87] "إجراء عملية الإنشاء المشترك لشراكة الحكومات الشفافة عبر الإنترنت: وضع وصياغة الالتزامات"، الوثائق، شراكة الحكومات الشفافة، https://www.opengovpartnership.org/documents/taking-the-ogp-co-creation-process-online-developing-drafting-commitments/.

2.5 الاستجابة للتوصيات الرئيسية السابقة لآلية إعداد التقارير المستقلة

الجدول 5-2: التوصيات الرئيسية في التقرير السابق لآلية إعداد التقارير المستقلة

	التوصية	هل تمت الاستجابة لها؟	هل تم دمجها في خطة العمل الحالية؟
1	تعزيز التشاور وعملية الإنشاء المشترك	✗	✔
2	ضمان التنفيذ الملائم لحق الحصول على المعلومات	✗	✔
3	تحسين بيئة عمل وسائل الإعلام	✗	✗
4	إدراج الالتزامات التي تعزز المساءلة العامة من خلال مراجعة العمل من قبل المواطنين	✗	✗
5	ضمان الشفافية المالية والإفصاح عن الميزانية	✗	✗

تم دمج التوصيات الرئيسية السابقة لآلية إعداد التقارير المستقلة بشكل جزئي في خطة العمل الرابعة. وقد ازدادت مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين في التشاور وعملية الإنشاء المشترك، وذلك مقارنةً بالمشاركة في خطط العمل الثلاث السابقة. وينطبق ذلك على كل من التفاعل الإلكتروني (على سبيل المثال: التعليقات العامة) والاجتماعات ذات الحضور الشخصي على حد سواء.

إضافةً إلى ذلك، تم تعزيز إمكانية مشاركة المواطنين في فرق العمل ذات الصلة بالالتزامات. وفي خطة العمل الرابعة، أدرجت الحكومة التوصية الثانية من توصيات آلية إعداد التقارير المستقلة كالتزامٍ مستقل مكرس لضمان التنفيذ الكافي لمبادرات الحصول على المعلومات. كما تضمنت التزامات أخرى أيضاً بعض العناصر لتعزيز المساءلة العامة وضمان الشفافية المالية والإفصاح عن الميزانية. وتعتبر كافة الالتزامات في خطة العمل الرابعة في الأردن ملتزمة بقيم شراكة الحكومات الشفافة وتتصدى لمجموعة واسعة من التحديات.

سادساً. المنهجية والمصادر

تتم كتابة تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة بواسطة الباحثين لكل بلد مشارك في مبادرة شراكة الحكومات الشفافة. وتخضع كافة تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة لعملية مراقبة الجودة لضمان تطبيق أعلى معايير البحث والعناية الواجبة.

إن تحليل التقدم في خطط عمل شراكة الحكومات الشفافة هو عبارة عن مزيج من المقابلات والبحوث المكتبية والملاحظات والتقييمات من أصحاب المصلحة غير الحكوميين. ويستند تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة إلى الأدلة المتاحة في سجل شراكة الحكومة الشفافة في الأردن (أو التتبع عبر الإنترنت) والموقع الإلكتروني والنتائج التي توصلت إليها تقارير التقييم الذاتي التي تقدمها الحكومة إضافةً إلى أي تقييم آخر للعملية والتقدم المحرز يصدره المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية.

يقوم كل باحث من باحثي آلية إعداد التقارير المستقلة بإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة لضمان تقديم صورة دقيقة عن الأحداث. ونظراً للقيود المتعلقة بالميزانية والجدول الزمني، يتعذر على آلية إعداد التقارير المستقلة استشارة كافة الأطراف المعنية أو القيام بزيارة مواقع التنفيذ. كما تتطلب بعض السياقات عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين تتم مقابلتهم، وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بمراجعة الحق في إزالة معلومات التعريف الشخصية لهؤلاء المشاركين. وبسبب القيود الضرورية المفروضة على الأسلوب، تشجع آلية إعداد التقارير المستقلة بشدة على التعليق أثناء فترة مراجعة ما قبل النشر لكل تقرير.

يخضع كل تقرير لعملية مراقبة الجودة تتضمن مراجعة داخلية من قبل موظفي آلية إعداد التقارير المستقلة وفريق الخبراء الدوليين التابع لها. كما يخضع كل تقرير أيضاً لمراجعة خارجية حيث تدعى الحكومات والمجتمع المدني إلى تقديم تعليقات على محتوى مشروع تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة.

ويحتوي الفصل الثالث من دليل الإجراءات موجزاً عن عملية المراجعة هذه، بما في ذلك إجراءات إدراج التعليقات الواردة.[88]

المقابلات والمدخلات من أصحاب المصلحة

تم الاعتماد في استراتيجية البحث لجمع وجهات نظر أصحاب المصلحة ومدخلاتهم على البحوث السابقة، وقد كانت قائمة على التواصل مع ثلاث مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة وتناول مجموعات مخصصة وشبه منظمة من الأسئلة مع تلك المجموعات وهي: أطراف المجتمع المدني المشاركة (المجموعة الأولى)، وأطراف المجتمع المدني المحتمل أن تكون مهتمة بالأمر (المجموعة الثانية)، والحكومة (المجموعة الثالثة). وقد سافرت الباحثة إلى الأردن لمدة أسبوع للقاء عدد متوازن من الجهات الحكومية وغير الحكومية وممثليها. كما حرصت الباحثة على إجراء مقابلة مع منظمة واحدة على الأقل معنية بكل التزام.

وقد تكرمت مي عليمات، وهي منسقة شراكة الحكومة الشفافة في الأردن، بتيسير الاتصال بالعديد من الأشخاص الحكوميين وغير الحكوميين الذين شاركوا بالفعل في عملية شراكة الحكومة الشفافة. وقدمت معلومات الاتصال وسهلت عمليات تعريف متعددة.

- قامت الباحثة بإجراء مقابلات معمّقة وشبه منظمة بشكل شخصي في الأردن (مدة المقابلة ما بين 30 دقيقة وساعة ونصف) مع الأشخاص التالية أسماؤهم:
  - مي عليمات، منسقة شراكة الحكومة الشفافة.
  - لما قطيشات وعواد العدوس، دائرة مراقبة الشركات.
  - ندى خاطر، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  - الدكتورة نهلة عبد القادر، المركز الوطني لحقوق الإنسان.
  - الدكتور خليل العبداللات، رئاسة الوزراء، مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان.
  - نور الدويري، رئاسة الوزراء، مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان.
  - أربعة أعضاء إضافيين من رئاسة الوزراء، مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان.
  - وليد الشطرات، وزارة التنمية الاجتماعية.
  - نضال منصور، مركز الدفاع عن حرية الصحفيين.
  - معاذ الموتيني وصدام أبو عزام، محامون بلا حدود.
  - هيلدا عجيلات، مركز الشفافية الأردني.

---

88 دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة، المجلد الثالث:
https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual

- ناشطان محليان (طلبا عدم الكشف عن هويتهما)
- اثنان من رواد الأعمال المحليين (طلبا عدم الكشف عن هويتهما)
- مسؤول حكومي (طلب عدم الكشف عن هويته)

- كما قامت الباحثة بمراقبة أحد الأحداث كمشاركة.
  - مراقبة المشاركين وإجراء محادثات مختلفة مع المشاركين في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتم الاتفاق مع جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على عدم إسناد المعلومات التي تم تلقيها إلى الأفراد، لخلق بيئة حوار أكثر انفتاحاً. وقد فضّل عدة مشاركين مستويات أعلى من السرية، وبالتالي لم تدرج أسماؤهم إلا مع الإشارة بشكل عام إلى المنظمة التي ينتمون إليها أو نوعها. ولنفس الأسباب، لم يتم تسجيل المقابلات السمعية، بل تم استخلاصها من خلال تدوين الملاحظات بشكل مكثف.

نبذة عن آلية إعداد التقارير المستقلة

تعتبر آلية إعداد التقارير المستقلة وسيلة أساسية يمكن من خلالها لكافة أصحاب المصلحة تتبع التقدم المحرز في شراكة الحكومة الشفافة في البلدان والكيانات المشاركة فيها. ويشرف فريق الخبراء الدوليين على مراقبة الجودة لكل تقرير. ويتألف الفريق من خبراء في مجالات الشفافية والمشاركة والمساءلة وأساليب أبحاث العلوم الاجتماعية.

وتضم العضوية الحالية لفريق الخبراء الدوليين:

- سيزار نيكاندرو كروز-روبيو
- ماري فرانكولي
- بريندن هالوران
- جيف لوفيت
- جوانيتا أولايا

ويقوم طاقم صغير من الموظفين يعمل في واشنطن العاصمة بالإشراف على التقارير من خلال عملية آلية إعداد التقارير المستقلة بالتنسيق الوثيق مع الباحثين. ويمكن توجيه الأسئلة والتعليقات حول هذا التقرير إلى طاقم الموظفين على البريد الإلكتروني:

irm@opengovpartnership.org

الملحق الأول ـ نظرة عامة على أداء الأردن أثناء مراحل وضع خطة العمل

رموز الجدول:
أخضر= يفي بالمعيار
أصفر= قيد الإنجاز (تم اتخاذ خطوات للوفاء بهذا المعيار، ولكن لم يتم الوفاء بالمعيار بعد)
أحمر= لا دليل على اتخاذ الإجراءات

منتدى أصحاب المصلحة المتعددين	
1 أ. تأسيس المنتدى: يوجد منتدى للإشراف على عملية شراكة الحكومة الشفافة.	أخضر
1 ب. الانتظام: يجتمع المنتدى بشكل ربع سنوي على الأقل، إما شخصياً أو عن بعد.	أخضر
1 ج .تطوير المهمة التعاونية: يقوم أعضاء المنتدى بشكل مشترك بوضع اختصاصه وعضويته وهيكله الإداري.	أصفر
1 د. التكليف العام: تتوفر معلومات حول صلاحية المنتدى وعضويته وهيكله الإداري على موقع/ صفحة شراكة الحكومة الشفافة على الإنترنت.	أصفر
2 أ. أصحاب المصلحة المتعددون: يضم المنتدى ممثلين حكوميين وغير حكوميين.	أخضر
2 ب. التكافؤ: يتضمن المنتدى توازناً بين ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية.	أخضر
2 ج. الاختيار بشكل شفاف: يتم اختيار أعضاء المنتدى غير الحكوميين من خلال عملية عادلة وشفافة.	أحمر
2 د. التمثيل الحكومي رفيع المستوى: يضم المنتدى ممثلين حكوميين رفيعي المستوى مفوضين من الحكومة بسلطة اتخاذ القرار.	أخضر
3 أ. الانفتاح: يقبل المنتدى المدخلات والتمثيل في عملية خطة العمل من أي طرف من المجتمع المدني أو من أي من أصحاب المصلحة الآخرين من خارج المنتدى.	أصفر
3 ب. المشاركة عن بُعد: توجد فرص للمشاركة عن بعد في بعض الاجتماعات والمناسبات على الأقل.	أصفر
3 ج. المَحاضِر: يقوم منتدى شراكة الحكومة الشفافة بالتواصل بشكل مسبق ويقدم تقاريره حول قراراته وأنشطته ونتائج عمله إلى الطيف الأوسع من أصحاب المصلحة في الحكومة والمجتمع المدني.[89]	أصفر

رموز الجدول:

89 أثناء المراجعة السابقة لنشر هذا التقرير، لم تكن محاضر الاجتماعات متاحة على الصفحة الإلكترونية لشراكة الحكومة الشفافة التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (https://www.mop.gov.jo/En/Pages/The_Open_Gov_Partnership) أو على حساب غوغل درايف (Google Drive) الخاص بها.

أخضر= يفي بالمعيار
أصفر= قيد الإنجاز (تم اتخاذ خطوات للوفاء بهذا المعيار، ولكن لم يتم الوفاء بالمعيار بعد)
أحمر= لا دليل على اتخاذ الإجراءات

وضع خطة العمل	
4 أ. شفافية العملية: يوجد موقع وطني لشراكة الحكومة الشفافة على شبكة الإنترنت (أو صفحة شراكة الحكومة الشفافة على موقع حكومي على شبكة الإنترنت) حيث يتم نشر المعلومات عن جميع جوانب عملية شراكة الحكومة الشفافة الوطنية بشكل مسبق.	أخضر
4 ب. التوثيق المسبق: يتبادل المنتدى المعلومات عن شراكة الحكومة الشفافة مع أصحاب المصلحة بشكل مسبق لضمان إطلاعهم على هذه المعلومات واستعدادهم للمشاركة في جميع مراحل العملية.	أخضر
4 ج. زيادة الوعي: يقوم المنتدى بأنشطة التوعية والتواصل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لإطلاعهم على عملية شراكة الحكومة الشفافة.	أخضر
4 د. قنوات الاتصال: تيسّر الحكومة الاتصال المباشر مع أصحاب المصلحة للرد على الاستفسارات حول عملية خطة العمل، لا سيما في أوقات النشاط المكثف لشراكة الحكومة الشفافة.	أخضر
4 هـ. الردود المنطقية: ينشر منتدى أصحاب المصلحة المتعددين تبريره المنطقي حول القرارات المتخذة ويستجيب للفئات الرئيسية من التعليقات العامة.	أخضر
5 أ. المستودع: تقوم الحكومة بجمع ونشر مستودع الوثائق على موقع/صفحة شراكة الحكومة الشفافة على شبكة الإنترنت، التي توفر سجلاً لتاريخ الوثائق وإمكانية الوصول إلى كافة الوثائق المتعلقة بعملية شراكة الحكومة الشفافة الوطنية، بما في ذلك: (على سبيل المثال لا الحصر) الوثائق الاستشارية وخطط العمل الوطنية والتقييمات الذاتية الحكومية وتقارير آلية إعداد التقارير المستقلة والوثائق الداعمة في تنفيذ الالتزامات (على سبيل المثال: الروابط بقواعد البيانات على الإنترنت، والأدلة على حدوث الاجتماعات، والمنشورات).	أخضر

ملاحظة تحريرية: إذا تمكن بلدٌ ما من "الوفاء" بالمعايير الستة الواردة بشكل داكن أعلاه، تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتمييز عملية ذلك البلد على أنها عملية مميزة بنجمة.